دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وإنعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري : دراسة تطبيقية

المصدر: الفكر المحاسبي

الناشر: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة

المؤلف الرئيسي: حسين، علاء علي أحمد

المجلد/العدد: مج20, ع4

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2016

الشهر: ديسمبر

الصفحات: 229 - 299

رقم MD: 795637

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

اللغة: Arabic

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: القيمة الاقتصادية

رابط: https://search.mandumah.com/Record/795637

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى
دراسة تطبيقية

الدكتور
علاء على أحمد حسين
أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى "دراسة تطبيقية"

إعداد
دكتور/ علاء على أحمد حسين
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

مستخلص البحث:

يتمثل هدف القضية البحثية المطروحة من قبل هذه الدراسة فى قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك فى ضوء تعليمات البنك المركزى المصرى والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، وانعكاسات ذلك على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف، قام الباحث بعرض وتحليل أدبيات التراث الفكرى المحاسبى المتعلقة بالإطار المفاهيمى لحوكمة البنوك وقواعد التطبيق فى بيئة الأعمال المصرفية المصرية، إلى جانب مراجعة أدبيات هذا التراث المتعلقة بالإطار المفاهيمى لمخاطر الائتمان المصرفى، فضلاً عن تحليل العلاقة التأثيرية بين تطبيق قواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، وإبراز انعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

وقد قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية واختبار فروض البحث لتحديد مدى قبول صحتها من عدمه، وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة (منها لأغراض قياس تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، ومنها لأغراض قياس تأثير كلاً من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى ومجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى)، وذلك على عينة قوامها 25 بنكاً مسجلاً لدى البنك المركزى المصرى خلال نطاق فترة الدراسة، والذى يشمل بيانات مالية فعلية لقطاع مستعرض Cross Section على مدار سلسلة زمنية Time Series تمتد لثمان سنوات مالية متتالية تبدأ من عام 2008 وتنتهى فى عام 2015.

وقد **توصل الباحث فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج والتى من أهمها**، انخفاض مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، وتحسن مستويات القيمة الاقتصادية

المضافة للبنوك الممثلة فى عينة البحث خلال السنوات من (2012-2015)، أى منذ التطبيق الإلزامى للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لقواعد حوكمة البنوك فى عام 2012. كما تبين وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حجم البنك (BSIZE)، امتداد نشاط البنك (EAB)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على خسائر الائتمان المحتملة (PCL) كمقياس يعبر عن مستويات مخاطر الائتمان للبنوك الممثلة فى عينة البحث. كذلك، تبين وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حجم البنك (BSIZE)، وتأثير إيجابى معنوى لنسبة الرافعة المالية (FLEV) على نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF) كمقياس يعبر عن مستويات مخاطر الائتمان للبنوك الممثلة فى عينة البحث. كما تبين وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حجم البنك (BSIZE)، وامتداد نشاط البنك (EAB) على نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC) كمقياس يعبر عن مستويات مخاطر الائتمان للبنوك الممثلة فى عينة البحث. فى حين، تبين وجود تأثير إيجابى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، عمر البنك (BAGE)، وامتداد نشاط البنك (EAB)، وتأثير سلبى معنوى لنسبة الرافعة المالية (FLEV) على نسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL) كمقياس يعبر عن مستويات مخاطر الائتمان للبنوك الممثلة فى عينة البحث. كذلك، تبين وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، عمر البنك (BAGE)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على معدل التعثر (DEFR) كمقياس يعبر عن مستويات مخاطر الائتمان للبنوك الممثلة فى عينة البحث. وأخيراً، تبين وجود تأثير إيجابى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حجم البنك (BSIZE)، امتداد نشاط البنك (EAB)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، وتأثير سلبى معنوى لكلٍ من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، معدل التعثر (DEFR)، ونسبة الرافعة المالية (FLEV) على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للبنوك الممثلة فى عينة البحث.

الكلمات المفتاحية للبحث:

قواعد حوكمة البنوك Bank Governance Rules، مخاطر الائتمان المصرفى Bank Credit Risk، القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك Economic Value Added for Banks (EVA).

1. مقدمة البحث:

يعد القطاع المصرفى وخاصة البنوك – وهى محور اهتمام هذه الدراسة – ليس بمنأى عن كل التطورات الهائلة التى لم تكن متوقعة مع بداية القرن الواحد والعشرين، فقد شهدت بيئة الأعمال المصرفية المعاصرة التى تمارس فيها البنوك أعمالها، للعديد من المتغيرات المعاصرة التى أوجدت تحديات كبيرة أمام البنوك فى سعيها نحو تدعيم قدرتها التنافسية، ومن ثم تحقيق أهدافها الاستراتيجية من بقاء واستمرار ونمو فى ظل أسواق تتصف بحدة المنافسة. فقد شهدت العديد من الأسواق المصرفية انتشاراً لعمليات غسيل الأموال، إلى جانب تحرير التجارة فى الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجى الهائل، وما صاحبه من تغيير فى هيكل الخدمات المصرفية، وظهور الكثير من الابتكارات المالية، ذلك فضلاً عن تعرض النظام البنكى كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى للعديد من المخاطر، والتى تشكل مخاطر الائتمان Credit Risk المصدر الرئيسى لها، بل هى فى مقدمة تلك المخاطر.

وقد استرعى ظهور مثل تلك التحديات، انتباه العديد من الأطراف الدولية والمحلية نحو ضرورة تدعيم نظم حوكمة البنوك وتفعيل متطلباتها بما يحافظ على سلامة النظام المصرفى، حيث تعتبر حوكمة البنوك Bank Governance من بين الآليات والوسائل الحديثة والهامة، التى تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار فى النظام المصرفى، والتى أخذت طابعاً متميزاً عن حوكمة الشركات، وكانت أكثر تركيزاً وشمولاً وتفصيلاً.

وقد حاولت بعض من البحوث والدراسات التى تناولها التراث الفكرى المحاسبى الأكاديمى، دراسة وتحليل أهم الأسباب أو المحددات أو العوامل المؤثرة التى تفسر التغير والاختلاف فى مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، إلا أن الأدلة التجريبية لم تسفر عن نتائج حاسمة، كما أن هناك ندرة فى أدبيات التراث الفكرى المحاسبى التطبيقى التى تناولت حساسية مخاطر الائتمان المصرفى لأية عوامل أو مسببات ناشئة عن القصور فى تطبيق قواعد الحوكمة، وانعكاسات ذلك على مستويات القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added (EVA) للبنوك العاملة فى الأنظمة المالية المختلفة.

وبهذا الشكل، وكنتيجة لإمكانية وجود تأثير متوقع للتطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى من جهة، ووجود تأثير متوقع لكل من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى من جهة أخرى على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك فى بيئة الأعمال المصرفية المصرية، **يحاول الباحث** من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه القضية، وذلك من خلال وضع عدة نماذج محاسبية كمية، منها لقياس تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة

البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، ومنها لقياس تأثير كلاً من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى ومجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

وقد **اعتمد الباحث** على المنهجية التالية لأغراض تحقيق الأهداف البحثية التى تسعى إليها هذه الدراسة، حيث **بدأ الباحث** بمراجعة وتحليل أدبيات التراث الفكرى المحاسبى المتعلقة بالإطار المفاهيمى لحوكمة البنوك وقواعد تطبيقها فى بيئة الأعمال المصرفية المصرية، وكذلك الأدبيات المتعلقة بالإطار المفاهيمى لمخاطر الائتمان المصرفى، ثم **تناول الباحث** العلاقة التأثيرية بين تطبيق قواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، مع إبراز انعكاسات هذه العلاقة على القيمة الاقتصادية المضافة، ثم **عرض الباحث** مشكلة وتساؤلات وأهداف وأهمية وفروض وحدود الدراسة، فضلاً عن **توضيح الباحث** للقيمة العلمية التى من المتوقع أن يضيفها البحث للمكتبة العربية وبخاصةً المصرية، ثم **قام الباحث** بإجراء الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، وأعقب ذلك **تناول الباحث** للنتائج التى أسفرت عنها الدراسة التطبيقية، **وانتهى الباحث** باقتراح التوصيات التى توصل إليها من خلال دراسته النظرية والتطبيقية، ومجالات البحث المستقبلية التى تدعو إليها الدراسة.

2. الإطار المفاهيمى لحوكمة البنوك وقواعد التطبيق فى بيئة الأعمال المصرفية المصرية:

2.1 القراءة الأدبية لحوكمة البنوك – المفهوم والأهمية والأهداف:

تعرضت بيئة الأعمال المصرفية – محلياً وعالمياً – فى أواخر القرن العشرين ومع بداية الألفية الثالثة للعديد من المتغيرات المعاصرة، والتى أوجدت تحديات كبيرة أمام البنوك فى سعيها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية من بقاء واستمرار ونمو فى ظل أسواق تتصف بحدة المنافسة. فقد شهدت العديد من الأسواق المصرفية انتشاراً لعمليات غسيل الأموال، إلى جانب تحرير التجارة فى الخدمات المالية والمصرفية الذى اتخذ شكلاً رسمياً وتنظيمياً فى إطار الإتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) التى كسرت الحواجز بين الأسواق وزادت من حدة المنافسة، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجى الهائل، وما صاحبه من تغيير فى هيكل الخدمات المصرفية، وظهور الكثير من الابتكارات المالية على النحو الذى بات يحد من فعالية الأدوات المالية التقليدية الهادفة إلى ضمان الاستقرار فى النظام المصرفى.

وفى ظل وجود تلك التحديات، تعتبر الحوكمة من بين الآليات والوسائل الحديثة والهامة، التى تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار فى النظام المالى ككل والنظام المصرفى بشكل خاص. ورغم زيوع وانتشار مفهوم الحوكمة وفوائد استخدامه ونجاحه كآلية ووسيلة فى تطوير السياسات وتحسين الأداء الاقتصادى لمنشآت الأعمال، إلا أنه لم يلق مفهوم "**حوكمة البنوك**" القدر الكافى من الاهتمام فى الكتابات والدراسات المحاسبية الحديثة التى إنطوى عليها التراث الفكرى المتخصص فى هذا المجال، وذلك فى الوقت الذى تتعرض فيه البنوك إلى ضغوط تنافسية متزايدة، ليس فقط من جانب البنوك الأخرى، ولكن أيضاً من جانب شركات التأمين ومؤسسات الأوراق المالية، إلى جانب تعرضها بشكل كبير للعديد من الصعوبات والمخاطر المحتملة فى ضوء تنوع أدواتها المالية، والحاجة إلى حماية أموال المساهمين، بجانب مصالح المودعين، وحماية مصالح الأطراف الأخرى ذوى العلاقة أمثال العاملين الداخليين وجميع المتعاملين مع البنك، مما استرعى ذلك انتباه العديد من الأطراف الدولية والمحلية نحو ضرورة تدعيم نظم حوكمة البنوك وتفعيل متطلباتها، بما يحافظ على سلامة النظام المصرفى.

وقد أولى الفكر المحاسبى المهنى اهتماماً متزايداً بوضع مفهوماً لحوكمة البنوك. فعلى صعيد الهيئات والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، وصف بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements (BIS) التى تعمل تحت سلطته لجنة بازل للإشراف المصرفى، حوكمة البنوك على أنها: "الأساليب التى تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتى تحدد كيفية وضع أهداف البنك، والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة، وبما يحقق مصالح المودعين" (**البنك الأهلى المصرى، 2012a**). كذلك تناولت لجنة بازل للإشراف المصرفى **(Bank for International Settlements (BIS), Basel Committee on Banking Supervision, 2010)** مفهوم الحوكمة من المنظور المصرفى بأنه: "هى توزيع السلطة والمسئوليات، أى هى الطريقة التى تتم بها إدارة أعمال وشئون البنك من قبل مجلس إدارتها والإدارة العليا، والتى من شأنها أن تؤثر فى كيفية قيام البنك بوضع استراتيجية البنك وتحديد الأهداف، تحديد مستوى المخاطر المقبول للبنك، مباشرة أعمال وأنشطة البنك اليومية، حماية مصالح المودعين، الالتزام بالمسئولية تجاه المساهمين، الأخذ بعين الإعتبار مصلحة أصحاب المصالح الأخرى المتعاملة مع البنك، وإيجاد تناسق بين أنشطة وسلوكيات البنك، مع التوقع بأن البنك سيدار بطريقة آمنة وسليمة، وفى إطار الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها". وعلى الصعيد المحلى، أشار (**المعهد المصرفى المصرى، 2007**) إلى أن الحوكمة من المنظور المصرفى تشمل الطريقة التى تدار بها شئون البنك، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة

والإدارة العليا، بما يؤثر فى تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين. ووفقاً للتعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ 23 أغسطس عام 2011، فقد عرف (**البنك المركزى المصرى، قطاع الرقابة والإشراف، 2011**) حوكمة البنوك بأنها: "هى مجموعة العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته وحملة الأسهم به وأصحاب المصالح الأخرى، مع تحديد واضح للسلطات والمسئوليات لكل منهم".

بهذا الشكل، ومن خلال العرض السابق لمفهوم حوكمة البنوك، **يظهر واضحاً للباحث** قصر هذه المفاهيم بشأن تطبيق حوكمة البنوك على الأساليب الإدارية التى ينتهجها مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك فقط، دون الإشارة إلى كون الحوكمة بمثابة نمط إدارى يستلزم المشاركة فيه جميع من هم فى الهيكل التنظيمى داخل البنك، من أصغر موظف إلى أعلى سلطة تنفيذية أو إدارية فى الهرم الإدارى. ولهذا، **يخلص الباحث** إلى التعريف المقترح التالى لحوكمة البنوك: "**هى مجموعة القواعد والنظم والآليات التى تسمح بإدارة وتوجيه ومراقبة مختلف السياسات داخل البنك، وتساهم فى ضبط سير العمل بمختلف الأقسام والإدارات، وتساعد فى تطوير هيكله الداخلى، وذلك فى إطار خلق روح التعاون والمشاركة بين موظفى البنك، للوصول إلى تحقيق أفضل حماية لحقوق جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح المتعاملة مع البنك، بما يؤدى إلى تحقيق الشفافية فى الأداء وتطوير مستوى الإدارة**".

ونظراً للطبيعة الخاصة التى تتميز بها البنوك، تزداد أهمية تطبيق حوكمة البنوك مقارنة بمنشآت الأعمال الأخرى (**liang et al., 2016; Jhon et al., 2016**)، حيث **يرى الباحث** أن البنوك تستأثر بوجود تداخل فى المصالح بين مختلف الأطراف المعنية وبشكل معقد كنتيجة لتعدد وتنوع أصحاب المصالح (عدة مودعون وحقوق ملكية متعددة)، وتداخل أنشطة البنوك فيما بينها عبر سلسلة معقدة من العلاقات، كما تواجه فى عملياتها التشغيلية اليومية بالعديد من المخاطر المعقدة بما فيها المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والسوق والمخاطر التشغيلية. وفى هذا الصدد، أشارت دراسة (**Fratzscher et al., 2016**) إلى أن تطبيق قواعد حوكمة البنوك قد يكون له دور كبير وفعال فى الحد من مخاطر الأعمال وبخاصةً مخاطر الائتمان التى تتعرض لها البنوك فى المستقبل المنظور. وفى سياق ما سبق، أكدت عدة دراسات (**Dong et al., 2016; James & Josephine, 2015**) إلى التأثير الإيجابى لتطبيق قواعد حوكمة البنوك وبخاصةً القواعد المتعلقة بمجلس الإدارة، على أداء البنك التشغيلى والمالى والنقدى، وزيادة كفاءته فى إدارة وتحليل المخاطر.

ويمكن للباحث القول، بأنه فضلاً على أهمية تطبيق حوكمة البنوك، فهناك عدة أهداف تسعى إليها الحوكمة لتحقيقها لخدمة البنوك وتحقيق مصالحها، وتكمن أهم هذه الأهداف **من وجهة نظر الباحث** فى الأتى:

(1) التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنك.

(2) ضمان وجود هيكل إدارى تنظيمى جيد وواضح للبنك، بحيث تتحدد من خلاله أهداف البنك، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء، مع تحديد دقيق لكافة المهام والصلاحيات والمسئوليات الخاصة بمجلس الإدارة وبالمديرين التنفيذيين، مما يمكن معه محاسبة الإدارة أمام مساهميها.

(3) ضمان وجود مجلس إدارة قوى له القدرة على إختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة البنك فى إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

(4) ضمان وجود رقابة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة وسليمة.

(5) متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء البنوك، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلاً من مجلس إدارة البنك والمساهمين ممثلة فى الجمعية العمومية للبنك.

(6) تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

(7) إمكانية مشاركة جميع الأطراف المعنية فى عملية الحوكمة من مساهمين ومودعين وموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح، والاضطلاع بدور المراقبين لأداء البنك.

(8) تجنب حدوث مشكلات محاسبية ومالية، بما يعزز من استقرار نشاط البنك، ودرءاً لحدوث أية انهيارات بالجهاز المصرفى أو أسواق المال، والمساعدة فى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادى للدولة.

(9) رفع وتحقيق المسئولية الاجتماعية للبنك، ودعم مساهمته فى خدمة متطلبات البيئة والمجتمع المحلى، مثل الاهتمام بزيادة الوعى الادخارى فى المجتمع، وتمويل القروض الشخصية والعائلية والانتاجية الخاصة بالمشروعات الصغيرة، مع مراعاة سلامة البيئة فى المشروعات التى يقوم البنك بتمويلها، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والبيئية الأخرى.

(10) ضمان مراجعة الأداء التشغيلى والمالى والنقدى للبنك لأغراض تعظيم القيمة، ومدى الالتزام بالقوانين، والإشراف على المسئولية الاجتماعية والبيئية للبنك.

(11) تحقيق الحماية لحقوق المساهمين وأموال المودعين، ومراعاة مصالح أصحاب المصالح المختلفة المتعاملة مع البنك.

(12) الحفاظ على سمعة البنك، ورفع مستوى الثقة، من خلال تزويد المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب المصالح بكافة المعلومات اللازمة عن نشاط البنك بالدقة والسرعة المطلوبين.

2.2 دور لجنة بازل للإشراف المصرفى فى إرساء وتعزيز تطبيق حوكمة البنوك:

تعتبر لجنة بازل Basel Committee للإشراف المصرفى التابعة لبنك التسويات الدولية، فى مقدمة الأطراف الدولية التى اهتمت بموضوع حوكمة البنوك، ووضعت لها المبادىء الأساسية، التى غدت مقررات حائزة على الإجماع الدولى من مختلف الأطراف ذات العلاقة من بنوك عالمية ومؤسسات مالية ومصرفية دولية وإقليمية ومحلية، بهدف تحقيق الاستقرار المالى، وتقوية النظام المصرفى، وتوفير المنافسة العادلة بين البنوك، إضافة إلى مساعدة القائمين على الرقابة والإشراف المصرفى على تأمين الممارسات السليمة لها.

فقد قدمت لجنة بازل للإشراف المصرفى عدة أوراق عمل عن تعزيز حوكمة البنوك، حيث أصدرت فى عام 1999 إرشادات بشأن إعتماد أفضل الممارسات فى البنوك، وكذلك مقررات أو إرشادات إتفاقية بازل II فى عام 2005 (والتى تهدف لتطوير القوانين واللوائح لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والأخذ فى الإعتبار عمليات المراجعة الرقابية وأنظمة ضبط وتقييم السوق، والعمل على زيادة ارتباط معايير كفاية رأس المال بالمخاطر التى تواجه البنوك)، والتى تمت مراجعتها فى فبراير من عام 2006 وذلك بإضافة ثمانية مبادىء للحوكمة والانضباط المصرفى لأعضاء مجالس إدارات البنوك.

وكنتيجة لاندفاع البنوك نحو الاستثمارات عالية المخاطر، ظهرت إتفاقية بازل III عام 2010، والتى تشكل خطوة مهمة على طريق تقليص معدلات الأزمات المالية المستقبلية وتغطية القصور الذى شاب بازل II، حيث تنص على وجوب تنويع مصادر الدخل، ليصبح هناك عدة مصادر للدخل غير النشاط الأساسى للبنك وهو النشاط المصرفى. وتطالب القواعد الجديدة وفقاً لإتفاقية بازل III البنوك، بالحفاظ على الحد الأدنى لملاءة أو كفاية رأس المال بنسبة 10% لتغطية التأثيرات السلبية لمخاطر الأعمال بدلاً من نسبة 8%، وكذلك الاهتمام بآلية التعامل مع المشتقات المالية العالية المخاطر والتى كانت من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية الأخيرة التى حدثت فى منتصف عام 2007 وبلغت ذروتها عام 2008، واعتمدت على زيادة متطلبات رأس المال من خلال إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس المال الأساسى) وهو من المستوى الأول، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها

ويعادل نسبة 4.5% على الأقل من أصولها التى تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفقاً لإتفاقية بازل II، مع تكوين احتياطى جديد كحماية إضافية Capital Conservation Buffer (CCB) بنسبة 2.5% لمواجهة أى خسائر مستقبلية غير متوقعة. وتشمل هذه الحزمة من الاصلاحات أيضاً، مقياسين جديدين لأغراض تحليل سيولة البنك فى الأجل القصير وهما نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) ونسبة صافى التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)، فضلاً عن الاهتمام بالعمليات المحاسبية التى تتم خارج الموازنات والقوائم والتقارير المالية من خلال السماح بإدخال نسبة الرافعة المالية فى حدود نسبة 3%. وتتضمن الإتفاقية الجديدة فترة إنتقالية أو مهلة للبنوك للتنفيذ تمتد حتى عام 2019، لمنح البنوك الفرصة الكافية لتنظيم أمورها وإعادة رسم سياستها المالية والنقدية وفقاً للمستجدات الحادثة على الساحة العالمية (**معهد الدراسات المصرفية، 2012; البنك الأهلى المصرى،2012b; Niemeyer, 2016**).

2.3 البنك المركزى المصرى والتطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك فى الجهاز المصرفى المصرى:

أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 5 يوليو عام 2011، قراراً بشأن تعليمات قواعد حوكمة البنوك، وذلك فى إطار السعى المستمر نحو تطوير الجهاز المصرفى المصرى، والحفاظ على سلامته، من خلال قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية بما يتماشى مع مستجدات السوق المصرفية، وفى ضوء ما أظهرته الأزمات المالية المتتالية الأخيرة، من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك، وتعزيز دور الجهات الرقابية. وقد تم توزيع ذلك القرار مصحوباً بالتعليمات الجديدة على جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بتاريخ 23 أغسطس عام 2011، ليبدأ كل بنك بوضع أو تطوير نظم الحوكمة لديه، وتطبيق ماورد من تعليمات بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وسياساته، وبما يتماشى مع قدرته على استيعاب المخاطر، وذلك فى مدة أقصاها أول مارس من عام 2012، مع إخطار البنك المركزى المصرى فى حالة تعذر تحقيق ذلك مفسراً بالمبررات.

ويشير الباحث، إلى أن أهم ملامح التعليمات الجديدة بشأن قواعد حوكمة البنوك، التى تضمنها قرار البنك المركزى المصرى، تتلخص فيما يلى: (**البنك المركزى المصرى، 2013; جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، 2012; البنك المركز المصرى، قطاع الرقابة والإشراف، 2011**)

(1) تحديد قواعد تشكيل وتحقيق الاستقلالية والتوازن لمجلس إدارة البنك، وذلك على النحو التالى:

- تنص التعليمات الجديدة على أنه يتعين تحقيق استقلالية وموضوعية مجلس إدارة البنك عن طريق تدعيم المجلس بأعضاء غير تنفيذيين مؤهلين ذوى كفاءة وخبرة. وكذلك، يتعين عند تشكيل المجلس، تحقيق توازن بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، وذلك من خلال اتباع الضوابط التالية:
  - يجب أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين عن عضوين، مما يعنى توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين أكثر من عضو منتدب، وذلك بخلاف ما كان مألوفاً من وجود عضو تنفيذى واحد له كافة الصلاحيات والاختصاصات المخولة له من مجلس إدارة البنك.
  - يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، مع مراعاة ألا تزيد مدة عضوية العضو غير التنفيذى لمجلس الإدارة عن دورتين متتاليتين وبمدة أقصاها ست سنوات، ما لم تكن هناك مبررات قوية ومحددة يتم الافصاح عنها للبنك المركزى المصرى.
- افصاح مجلس إدارة البنك فى تقريره السنوى عن كل الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين.
- تشكيل لجنة الحوكمة والترشيحات، والتى تختص بتقديم مقترحات بشأن ترشيح الأعضاء المستقلين فى مجلس إدارة البنك، بناءً على المعايير الموضوعة من قبل المجلس، ليتم أخذ موافقة الجمعية العامة للمساهمين على ترشيحهم.
- تشكيل لجنة المراجعة، ولجنة المخاطر، وكذلك استحداث لجنة المرتبات والمكافآت التى تتشكل من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، والتى تختص بتحديد المكافآت والمرتبات والمستحقات المالية والعينية لكبار مسئولى البنك، والاعلان عن مجموع ما يتقاضاه أكبر عشرين مسئول بالبنك سنوياً، بحيث تتحقق الشفافية فى المعاملة المالية لكبار المسئوليين بالبنك.

(2) تحديد مسئوليات والتزامات مجلس إدارة البنك لتدعيم نظام الحوكمة بالبنك وضمان فاعليته، والعمل على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى، إلى جانب ضرورة اجتماع المجلس مرة على الأقل كل شهرين، مع عدم جواز تغيب أى من أعضاء مجلس الإدارة عن أكثر من ثلث جلسات المجلس خلال السنة.

(3) تحديد مسئوليات وواجبات مجلس إدارة البنك تجاه الإدارة العليا وكافة المستويات الإدارية بالبنك، ومنها نذكر:

- أن تكون ممارسات وتصرفات أعضاء مجلس الإدارة قدوة للغير.

- وضع ميثاق سلوكيات للعاملين والإدارة العليا بالبنك، والفلسفة التى تتبعها الإدارة فى إطار العمل، على أن تشمل معايير التزام واضحة مستندة إلى ثقافة الحوكمة والمعايير المهنية بالبنك.
- إرساء سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية فى مكان العمل وحماية المبلغ ضد أى إجراءات تعسفية.
- التعاون بين مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، مع تحديد واضح للسلطات والمهام لكل منهما، حيث يقوم المجلس بدور هام فى الإرشاد والقيادة، فى حين يتمثل دور الإدارة العليا فى إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المجلس التى تتضمن مستوى المخاطر المقبول لدى البنك، مع تأكيد ضرورة استقلالية المجلس وأعضائه عن الإدارة العليا، وعدم وجود أية علاقات قد تؤثر على موضوعية الأعضاء فى اتخاذ القرارات. كما ينبغى على المجلس التأكد من قيام الإدارة العليا للبنك بوضع وتنفيذ سياسات فيما يتعلق بالتعارض فى المصالح، والتأكد من أن المعاملات المتعلقة بالأطراف المرتبطة بالبنك (وبالتحديد مع المساهمين وكبار التنفيذيين والمستشارين وأعضاء المجلس أو أية شركات ذات صلة) يتم إجراؤها باستقلالية كما لو كانت الأطراف المرتبطة لا علاقة لها ببعض، بحيث لا يكون هناك وجود لأى تضارب فى المصالح، ومع مراعاة عدم الإضرار بمصلحة البنك سواء من المساهمين أوالمودعين، مع ضرورة الافصاح كتابياً عن تلك المعاملات لإدارة الالتزام بالبنك.
- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة والفصل بين المهام، من خلال إرساء نظام فعال من الضوابط والتوازنات، بما يضمن الرقابة الفعالة والإشراف المستمر على مختلف المستويات الوظيفية، مع توضيح دقيق لسلطات ومسئوليات كل منها.

(4) تحديد علاقة مجلس إدارة البنك بأعمال المراجعين الداخليين والخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية بالبنك، وذلك من خلال:

- تعاون مجلس إدارة البنك ومساندة المراجعين الداخليين والخارجيين، وكذلك وظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر، إدارة الالتزام، وإدارة المراجعة الداخلية)، مع ضرورة الاستخدام الأمثل لمجلس الإدارة لكل من نتائج أعمال وتوصيات وملاحظات هذه الإدارات، وملاحظات وتقارير المراجعين الخارجيين للبنك، مما يساعد على التحقق من المعلومات التى تقر عنها الإدارة بشأن صحة عمليات البنك وأدائه.
- الفصل بين مهام مسئولى وظائف الرقابة الداخلية للبنك، مما يحقق الاستقلالية.
- مسئولية مجلس إدارة البنك فى ضمان توافر الموارد الكافية لإدارات الرقابة الداخلية.

(5) التزام البنك بالإفصاح والشفافية وفقاً للقواعد الرقابية الصادرة عن الجهة الرقابية ومتطلبات المعايير المهنية، بالإضافة إلى ضرورة إتاحة العديد من الطرق وقنوات الاتصال التى يمكن من خلالها تداول المعلومات.

(6) تحديد علاقة مجلس إدارة البنك بالمساهمين، من خلال الاجتماع وفتح باب المناقشات معهم، فضلاً عن الاستخدام الأمثل وحُسن الاستفادة من اجتماعات الجمعية العامة المنعقدة سنوياً.

وجدير بالإشارة، وإستكمالاً لسعى البنك المركزى المصرى نحو تحسين نظم إدارة المخاطر داخل البنوك، بما يكفل الاستقرار المصرفى، ومواكبة أفضل الممارسات الدولية، بما يساعد على تدعيم القدرة التنافسية للقطاع المصرفى المصرى، فقد كان من الطبيعى أن يكون تطبيق مقررات إتفاقية بازل II المنظمة لعمل البنوك، هو أحد المحاور الرئيسية للمرحلة الثانية من برنامج الاصلاح المصرفى الذى بدأ فى يناير عام 2009 (والذى تعاون فى تنفيذه البنك المركزى الأوروبى والبنوك المركزية لسبعة دول وهم فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان وبلغاريا ورومانيا وجمهورية التشيك)، لتصبح جزءاً من الإطار الرقابى المصرى. ففى جلسته المنعقدة بتاريخ 18 ديسمبر عام 2012، قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الموافقة على مشروع التعليمات الرقابية الخاصة بتطبيقات بازل II فيما يتعلق بالمحور الأول منها (وقد تم توزيع ذلك القرار مصحوباً بتلك التعليمات على جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بتاريخ 24 ديسمبر عام 2012)، على أن يتم بدء التطبيق إعتباراً من ديسمبر عام 2012 بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية فى نهاية ديسمبر من كل عام، وإعتباراً من يونيو عام 2013 بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية فى نهاية يونيو من كل عام، أخذاً فى الإعتبار إعطاء فترة زمنية للتطبيق الموازى – لمدة ستة شهور – بحيث يتم موافاة قطاع الرقابة والإشراف بموقف الالتزام بالمعيار وفقاً لكل من بازل I وبازل II خلال تلك الفترة، ثم يتم الالتزام فقط بمقررات بازل II بعد تلك الفترة (**البنك المركزى المصرى، 2012**).

وهكذا، **يشير الباحث إلى أن** التطبيق الجيد لحوكمة البنوك، يؤدى إلى آثار إيجابية متعددة ومختلفة مرتبطة بالأداء المصرفى والمحافظة على أموال البنوك وأصولها، مما يعزز الاستقرار المالى، ومن ثم الاستقرار الاقتصادى للدولة. و**يمكن للباحث** إبراز أهم تلك الآثار كما يلى:

(1) زيادة قدرة البنوك على منح التمويلات اللازمة للجهات المقترضة التى ستتعامل مع البنوك بشكل أكثر شفافية، مما ينعكس على انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك، فضلاً على أن البنوك ستكون أكثر دقة فى دراسة حالات المقترضين، ومن

ثم الحد من التعثر وانخفاض مستوى مخاطر الائتمان، الذى يؤثر بالتبعية على تعظيم أرباحها التشغيلية السنوية.

(2) تعظيم قيمة البنك، وتدعيم قدرته التنافسية فى الأسواق المصرفية المحلية والدولية.

(3) انخفاض تكلفة رأس المال، وما يصاحبه من الارتفاع فى تقييم جدارة البنوك المقترضة، الأمر الذى يؤدى إلى تدفق الأموال المحلية والدولية، من خلال تشجيع رأس المال المحلى على الاستثمار فى المشروعات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة.

(4) وجود إدارة رشيدة وتوزيع أفضل للموارد، مما يساعد على رفع مستوى الأداء المالى والإدارى للبنوك، وحمايتها من مشاكل تعرضها للعسر المالى ومشاكل السيولة، وبالتالى حمايتها من الافلاس وسوء الاستخدام والاختلاس.

(5) توافر الإفصاح والشفافية والدقة والوضوح والنزاهة فى القوائم المالية التى تصدرها البنوك، مما يعزز الثقة بأدائها.

3. مراجعة أدبيات التراث الفكرى المحاسبى المتعلقة بالإطار المفاهيمى لمخاطر الائتمان المصرفى:

3.1 القراءة الأدبية لمفهوم مخاطر الائتمان المصرفى:

تمثل مخاطر الائتمان المصرفى كأحد أهم المخاطر التى يتعرض لها النظام المصرفى – لتأثيرها على تعرض البنوك لأزمات مالية كالتعثر المالى نتيجة للخسائر الاقتصادية التى تلحق بها – من القضايا الرئيسية التى توليها السلطات الاقتصادية والنقدية فى كافة الدول المتقدمة والنامية اهتماماً متزايداً، خاصةً فى ظل تزايد وتيرة العولمة، وانفتاح الأسواق المالية والمصرفية فيما بينها.

ومن خلال **مراجعة واستقراء الباحث** لما تناولته أهم أدبيات التراث الفكرى المحاسبى، **وجد الباحث** أنها قدمت العديد من المفاهيم والتعريفات المتشابهة المرتبطة بمصطلح "مخاطر الائتمان المصرفى"، فقد عرف **(حماد، 2005)** المخاطرة الائتمانية المصرفية بأنها: "مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، وأن يعجزون عن الوفاء بالتزامانهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأى مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة". فى حين اعتبرت دراسة **(Şafakli, 2007)** أن حالة انخفاض قيمة بعض أصول البنك وبخاصةً القروض والتى ربما قد لا يصبح لها قيمة هو ما يمكن أن يطلق عليه بمخاطر الائتمان المصرفى. وأشارت دراستى **(Chen & Kao, 2011; Pasillaki et al., 2010)** إلى أن مخاطر الائتمان المصرفى تمثل: "درجة تقلبات القيمة

فى أدوات الدين والمشتقات، نتيجة التغيرات فى الجودة الائتمانية للعملاء والأطراف المقابلة الأخرى، ويتم تقييمها للتأكد من أن درجة عدم التأكد المرتبطة بالخسائر الائتمانية المستقبلية تكون فى نطاق المستويات المقبولة". ووصفت دراسة **(عبد اللطيف، 2010)** المخاطر الائتمانية المصرفية على أنها: "احتمال عدم قدرة العميل المقترض على سداد القرض وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، وينتج عن ذلك مخاطر للبنك، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل قائمة المركز المالى مثل القروض والسندات، وبنود خارجها مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية". كذلك، أوضحت دراسة **(Blankespoor et al., 2013)** إلى أن مخاطر الائتمان المصرفى هى: "خطر تخلف البنك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير نتيجة تعثر المقترضين والأطراف المقابلة الأخرى". كما تناولت دراسة **(جادو، 2013)** مفهوم مخاطر الائتمان المصرفى بأنه: "درجة التقلب غير المؤكدة فى العائد الفعلى للمحفظة الائتمانية، عن العائد المتوقع نتيجة للخسائر المحتملة وغير المتوقعة، والمتسبب فيها تأخير أو تعثر المقترض عن السداد فى الموعد المحدد، مما يؤدى إلى تخفيض فى جدارته الائتمانية، ويترتب على ذلك انخفاض القيمة السوقية للأصول عن قيمة الديون أو الالتزامات – بسبب انخفاض القيمة الحالية للقروض عن قيمتها الحقيقية – نتيجة عدم قدرة البنك على استرداد القروض وأعبائها فى موعد استحقاقها". وقد قدمت لجنة بازل للإشراف المصرفى **(Bank for International Settlements (BIS), Basel Committee on Banking Supervision, 2015)** تعريفاً لمخاطر الائتمان المصرفى على أنها: "احتمال إخفاق المقترض بالوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها".

بهذا الشكل، وبالتدقيق والتحليل لمجموعة الآراء والمفاهيم السابقة لمخاطر الائتمان المصرفى، وذلك كما تناولتها بعض الدراسات والكتابات التى إنطوى عليها التراث الفكرى المحاسبى المتخصص فى هذا المجال، وكذلك بعض إصدارات المنظمات المهنية الدولية، **يمكن للباحث القول**، بأنه يمكن النظر إلى مخاطر الائتمان المصرفى من منظورين، أولهما المفهوم الضيق، حيث ينصب التركيز فقط على المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى، وذلك من خلال احتمالية عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك وفقاً للشروط وآجال الاستحقاق المتفق عليها عند منح الائتمان، وثانيهما المفهوم الواسع، حيث اتساع النظرة لتشمل بجانب المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى، كافة المخاطر الأخرى المصاحبة للأنشطة المصرفية الأخرى للبنك، من إصدار تعهدات أوضمانات، أو إيداعات لدى البنوك الأخرى أو لدى المراسلين فى الخارج، أو التعامل مع عقود المشتقات المالية، وذلك من خلال احتمالية عدم قيام

الأطراف المتعددة المقابلة للبنك – وليس العميل المقترض فقط – بالوفاء بالتزاماتها تجاه البنك وفقاً للشروط وآجال الاستحقاق المتفق عليها سالفاً.

3.2 مقاييس ومناهج القياس المعاصرة لمستويات مخاطر الائتمان المصرفى:

من خلال **مراجعة واستقراء الباحث** لأهم الدراسات لأدبيات التراث الفكرى المحاسبى التطبيقى التى تناولت مخاطر الائتمان المصرفى بالقياس والدراسة والتحليل، **وجد الباحث** أن العديد من تلك الدراسات **(Kyriacou, 2015; Maraghni & Rajhi, 2015; Harris et al., 2014; Pervan & Kuvek, 2013; Allen & Powel, 2011; Chen & Kao, 2011; Salkeld, 2011)** قد أشارت إلى أن قياس مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، إنما يتوقف على العديد من الاعتبارات الأساسية؛ والتى تمثل فى حد ذاتها مقاييس أو مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية فى البنوك، والتى من أهمها (نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالى القروض، نسبة القروض المحصلة إلى إجمالى حجم الديون المتعثرة، نسبة صافى أعباء القروض إلى إجمالى القروض، نسبة مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها إلى إجمالى القروض، نسبة متوسط القروض إلى إجمالى الأصول، درجة تركز القروض، معدل نمو القروض).

أما على صعيد مناهج القياس المعاصرة لمستويات مخاطر الائتمان المصرفى، فقد برزت فى السنوات الأخيرة تغيرات جوهرية فى تلك المناهج، بخلاف مناهج القياس التقليدية التى كانت متبعة من قبل، والتى منها ما كان يعتمد على التقدير والحُكم الشخصى والمعلومات الوصفية، ومنها ما يعتمد على المعلومات والنماذج الكمية، مثل المناهج التى تستند إلى الخبرة The Expert Approach حيث كان يتم التأكد من صحة المعلومات المقدمة لاتخاذ قرار بمنح الائتمان من عدمه وتحديد جدارة المقترض الائتمانية باستخدام مناهج (5P's، 5C's، 7C's، PRISM، LAPP)، وكذلك منهج النقاط الائتمانى The Credit Scoring Approach والذى كان يقتصر استخدامه على البطاقات الائتمانية والقروض الشخصية وقروض المشروعات صغيرة الحجم **(Mandala et al., 2012; Brune & liu, 2011; Wang et al., 2008; Altman & Saunders, 1998)**. فوفقاً لمقررات بازل I، كانت أوزان مخاطر الائتمان محددة من قبل تلك المقررات، بحيث تستخدم مقياساً واحداً يناسب كافة الأغراض، بينما حددت مقررات بازل II منهجين لقياس مخاطر الائتمان المصرفى، والتى **يمكن للباحث** تناولهم على النحو التالى: **(جادو، 2013; Hilscher & Wilson, 2015; Ojo, 2014; Kolapo et al, 2012; Chateau, 2009; Campello et al., 2008; Ruthenberg & Landskroner, 2008; Saita, 2007; Bank for International Settlements (BIS), Basel Committee on Banking Supervision, 2006)**

(1) منهج القياس المعيارى (أو النمطى) The Standardized Approach:

بموجب هذا المنهج يتم تخصيص وزن مخاطر للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالى، للوصول إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لغرض حساب ملاءة رأس المال. ويعتمد تقدير أوزان الترجيح لكل أصل ائتمانى، على التصنيفات الائتمانية للمقترض، والتى تضعها مؤسسات التصنيف الدولية الرائدة فى هذا المجال ومنها مؤسسة ستاندرد أند بورز للخدمات المالية Standard & Poor's، ومؤسسة موديز لخدمة المستثمرين Moody's Corporation، ومؤسسة فيتش للتصنيف Fitch Ratings، والتى توفر مقاييس للملاءة أو الجدارة الائتمانية النسبية سواء للبنوك، أوالشركات، أو الدول، مع الأخذ فى الاعتبار تأثير العديد من العوامل منها الظروف البيئية، الوضع التنافسى، القدرة المالية، وجودة الإدارة. ومن خلال هذا المنهج يتم ترجمة ملاءة المقترض المالية، إلى مقاييس تقريبية لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة، بحيث يمكن الوصول إلى أوزان دقيقة للمخاطر.

ويتشابه هذا المنهج وفقاً لمقررات بازل II بما هو كان يطبق فى مقررات بازل I، حيث تستمر البنوك فى احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة 8% من إجمالى الأصول المرجحة بالمخاطر اعتماداً على فئة التعرض Exposure Class والتى قسمتها لجنة بازل II إلى ستة فئات، وأعطت وزن مخاطر مناسب لكل فئة بعد استبعاد مخصص إضمحلال القروض غير المنتظمة.

وتتمثل أهم التعديلات التى أدخلتها مقررات بازل II على هذا المنهج، فى إعطاء الديون التى استحقت ولم تسدد، وزناً للمخاطر قدره 150%، إلا إذا قام البنك بتجنيب مبلغ معين تحت حساب القرض، حيث أن ارتفاع مستوى مخاطر الائتمان تقتضى زيادة المخصصات اللازمة لتغطية تلك المخاطر.

وجدير بالإشارة، فإن هذا المنهج فى القياس، يلاءم تطبيقه البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم، لعدم توافر الإمكانيات اللازمة لاستخدام مناهج قياس مخاطر الائتمان المصرفى المتقدمة التى اقترحتها مقررات بازل II.

(2) منهج القياس الداخلى The Internal Rating Basel (IRB) Approach:

دعمت مقررات بازل II استخدام هذا المنهج، والذى انتشر استخدامه فى السنوات الأخيرة لأغراض قياس مستويات مخاطر الائتمان، بهدف تحديد درجة الجدارة الائتمانية المحتملة، وتقييم مستويات هذه المخاطر، واحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر وفقاً لمعايير محددة بعد موافقة السلطة الرقابية.

ويعكس هذا المنهج بدقة، منهجية قياس مستويات مخاطر الائتمان التى تتعرض لها البنوك، من خلال تحديد خصائص القروض الفردية، والمحفظة الائتمانية ككل، وتحديد الفئات التى تتعرض للمخاطر، فالمحفظة الائتمانية ذات الجدارة المرتفعة تتعرض لمخاطر أقل، وتحتاج لمتطلبات رأس مال أقل، وعلى النقيض من ذلك فى حالة المحفظة الائتمانية ذات الجدارة المنخفضة.

وتتضح أهمية استخدام هذا المنهج فى المساعدة فى تسعير الائتمان، وذلك بما يتلاءم مع تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين ذو مستويات المخاطر المختلفة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة، وتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، فضلاً عن تقييم التركيز الائتمانى ووضع حدود له، إلى جانب قياس العائد المعدل بالمخاطر، بما يساهم ذلك بدوره فى تعظيم ربحية وقيمة البنك فى الأجل الطويل.

ويعتمد منهج القياس الداخلى على أربعة مدخلات كمية كمحددات لقياس مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، والتى لها تأثير على أوزان المخاطر والتى درج على تسميتها بمكونات المخاطر Risk Component، والتى تتمثل فى احتمال تعثر العميل عن الدفع Probability of Deafult (PD)، الخسائر المحتملة فى ظل تعثر العميل عن الدفع Loss Given Deafult (LGD)، حجم أو قيمة المديونية (أو التعرض) عند تعثر العميل عن الدفع Exposure At Default (EAD)، وأجل الاستحقاق الفعلى للمديونية (أو التعرض) Effective Maturity (M).

وقد حددت مقررات بازل II أسلوبين لمنهج القياس الداخلى، أولهما أسلوب القياس الداخلى الأساسى The Internal Basic Rating Approach (IBRA)، وثانيهما أسلوب القياس الداخلى المتقدم The Internal Advanced Rating Approach (IARA).

وجدير بالذكر، فإن تقدير مكونات المخاطر الأربعة السابقة، إنما يتوقف على الأسلوب المستخدم فى القياس، فوفقاً لأسلوب القياس الداخلى الأساسى، يتعين على البنك الاعتماد على تقديراته الداخلية بالنسبة لاحتمال تعثر العميل عن الدفع (PD) فقط، واستخدام تقديرات السلطة الرقابية لمكونات المخاطر الأخرى، بينما وفقاً لأسلوب القياس الداخلى المتقدم، يتعين على البنك الاعتماد على تقديراته الداخلية لجميع مكونات المخاطر ((PD), (LGD), (EAD), (M)).

وتجدر الإشارة فى هذا المقام، إلى أنه قد يصعب فى الواقع العملى، تقدير بعض مكونات المخاطر لجميع فئات الأصول فى حالة تطبيق أسلوب القياس الداخلى المتقدم، وإنما يتم فقط بالنسبة لبعض فئات الأصول.

3.3 معايير المحاسبة المصرية المعدلة (إصدار 2015) ومتطلبات القياس والافصاح المحاسبى لمخاطر الائتمان المصرفى:

تناولت بعض معايير المحاسبة المصرية المعدلة (إصدار 2015) الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (110) لسنة 2015 – والتى قضت المادة الثالثة منه بالعمل به اعتباراً من أول يناير 2016 وتطبيقه على المنشآت التى تبدأ سنتها المالية فى أو بعد هذا التاريخ – مخاطر الائتمان المصرفى من حيث متطلبات القياس والافصاح المحاسبى لها **(وزارة الاستثمار المصرية، 2015)**.

فقد تناول معيار المحاسبة المصرى رقم (26) المعدل (إصدار 2015) (الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس) متطلبات قياس مخاطر الائتمان المصرفى من خلال التعرض لقياس خسائر الائتمان المحتملة (أو المتوقعة)، وهى تلك الخسائر التى تتصف بأن قيمتها منخفضة ولكن معدل حدوثها مرتفع. وللاحتياط ولمواجهة مثل هذه الخسائر، فقد سمح المعيار المحاسبى المصرى رقم (26) بتكوين مخصص خسائر إضمحلال الأصول المالية – مخصص خسائر إضمحلال القروض– والذى يتم تقديره فى ضوء تصنيف الجدارة الإئتمانية لفئات المقترضين، مع ضرورة توافر دليل موضوعى على انخفاض قيمة تلك الأصول، نتيجة مخالفة المقترض لشروط السداد وتوقع افلاسه. ويتم تكوين مخصص خسائر إضمحلال القروض – بإعتباره عبء على الأرباح – بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، مخصومة بمعدل خصم يتمثل فى معدل العائد الفعلى للقرض، مع الأخذ فى الاعتبار التدفقات الناتجة عن تسييل الضمان وبيعه. ويراعى أنه لا يدخل فى حساب هذا المخصص تقدير خسائر الائتمان المستقبلية غير المتوقعة التى يتحملها البنك. وفى هذا الصدد، فقد نصت تعليمات البنك المركزى المصرى، على أنه فى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب، عن ذلك الذى يتم تكوينه وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (26)، يتم تجنيب مبلغ الزيادة فى حساب احتياطى مخاطر بنكية عام ضمن عناصر حقوق الملكية، والذى يخصص لمقابلة خسائر الائتمان غير المتوقعة وذلك وفقاً لما أوصت به مقررات بازل II، ولا يجوز التوزيع منه إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزى.

كذلك، تناول معيار المحاسبة المصرى رقم (40) المعدل (إصدار 2015) (الخاص بالأدوات المالية: الافصاحات) متطلبات الافصاح المحاسبى لمخاطر الائتمان المصرفى، فوفقاً للفقرة رقم (9) من المعيار، والتى أشارت إلى أنه فى حالة قيام البنك بتخصيص قروضاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإن عليها الإفصاح عما يلى:

(1) أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للقروض فى نهاية الفترة المالية.

(2) مقدار التخفيض الذى تحدثه أى مشتقات ائتمان ذات علاقة، أو أدوات مماثلة للتعرض الأقصى لمخاطر الائتمان.

(3) مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمى فى القيمة العادلة للقروض الذى ينسب للتغيرات فى مخاطر الائتمان للقرض المحدد، إما كمقدار التغير فى القيمة العادلة الذى لا ينسب للتغيرات فى ظروف السوق التى تتسبب فى نشأة مخاطر السوق، أو باستخدام أسلوب بديل يعتقد البنك أنه يمثل بشكل أكثر أمانة مقدار التغير فى القيمة العادلة الذى ينسب للتغيرات فى مخاطر الائتمان للقرض.

(4) مقدار التغير فى القيمة العادلة الذى حدث لأية مشتقات ائتمان ذات علاقة أو أدوات مماثلة خلال الفترة وبشكل تراكمى منذ أن تم تخصيص القروض.

واستكمالاً لما سبق، ووفقاً للفقرة رقم (16) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (40)، والمتعلقة بقياس مخصص خسائر الائتمان المحتملة (أو المتوقعة) – مخصص خسائر إضمحلال القروض– فقد أشارت إلى أنه عندما تضمحل قيمة القروض بسبب خسائر الائتمان، على البنك أن يسجل الإضمحلال فى حساب منفصل (مثل حساب مخصص يستخدم لتسجيل الإضمحلالات للقروض بشكل منفرد، أو حساب مشابه لتسجيل إضمحلال جماعى للقروض) بدلاً من تخفيض الرصيد الدفترى للقرض مباشرة، وعليها الافصاح عن مطابقة التغيرات فى ذلك الحساب خلال الفترة.

كما أشارت الفقرة رقم (36) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (40)، أنه يجب على البنك الافصاح عن المبلغ الذى يمثل أقصى درجة تعرض لمخاطر الائتمان فى تاريخ الفترة المالية، بدون الأخذ فى الاعتبار أى ضمانات محتفظ بها أو تحسينات الائتمان الأخرى (مثل إتفاقيات عمل المقاصة والتى لا تستوفى شروط عمل المقاصة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (25) المعدل (إصدار 2015) (الخاص بالأدوات المالية: العرض))، وهذا الإفصاح غير مطلوب للقروض التى يبلغ رصيدها الدفترى أقصى حد للتعرض لمخاطر الائتمان، كما يجب الافصاح عن كافة المعلومات حول صورة الائتمان للقروض التى لم تنقضى فترة استحقاقها ولم تضمحل قيمتها بعد.

3.4 البنك المركزى المصرى وضوابط الحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى:

فى إطار سعى البنك المركزى المصرى نحو وضع الضوابط اللازمة للحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى داخل البنوك العاملة فى مصر، بما يكفل الاستقرار المصرفى، ويساعد على تدعيم القدرة التنافسية للقطاع المصرفى المصرى، فقد أصدر تعليماته لأغراض قياس مستويات مخاطر الائتمان، بالتزام البنوك باستخدام منهج القياس المعيارى (أو النمطى) فى القياس، من خلال التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات

تصنيف الائتمان الخارجية، والتى حددها البنك المركزى ومنها مؤسسة ستاندرد أند بورز للخدمات المالية، ومؤسسة موديز لخدمة المستثمرين، ومؤسسة فيتش للتصنيف. وبخلاف ذلك، يتم الرجوع للبنك المركزى مع تطبيق منهج التصنيف الداخلى الأساسى للتخفيف من حدة مخاطر الائتمان بالنسبة للمطالبات ضمن المحفظة لغير أغراض المتاجرة. كما نصت التعليمات على تقليص عدد فئات الجدارة الائتمانية التى يتحدد على أساسها منح القروض، وتصنيف المقترضين، وتكوين مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها، ومستوى المخاطر من 10 مستويات إلى 8 مستويات فى مرحلة مستقبلية، تتدرج من ديون جيدة إلى ديون غير منتظمة، وذلك بإلغاء الفئتين الأولى والثانية فى جدول التصنيف والخاصين بالديون المنخفضة والمعتدلة، وفى مرحلة لاحقة يتم تقليص عدد الفئات إلى 4 مستويات فقط لكى تتوافق مع مقررات بازل II.

كما قرر البنك المركزى وضع آلية لمنح القروض والسلفيات، لإحتواء تداعيات الأزمة التى ترتبت على ثورة 25 يناير عام 2011، والتى أثرت سلباً على كل من درجة الجدارة الإئتمانية، جودة المحفظة الائتمانية، وربحية وسيولة البنوك، بحيث يتم كحد أدنى وضع خطة لمراجعة التسهيلات الائتمانية والضمانات المقدمة، مع دراسة القدرة والجودة الائتمانية لكل مقترض على حدة طبقاً لمستوى المخاطر الخاصة به، فضلاً عن تحليل المخاطر الكلية وتأثيرها على قطاعات الأنشطة المختلفة، وحجم الخسائر الناتجة، مع مراعاة تأجيل أو جدولة الأقساط المستحقة على المقترضين، خاصةً وأن تعرض البنوك المصرية لمخاطر الائتمان، قد يؤثر سلباً على سمعتها فى الأسواق المصرفية العالمية، وفقد ثقة المتعاملين معها، وضعف قدرتها على رد أموال حملة الودائع، علاوةً على تخفيض التصنيف الائتمانى من جانب مؤسسات التصنيف الدولية.

وفى هذا السياق، وفى ضوء ما تلاحظ فى الآونة الأخيرة من اتجاه البنوك العاملة فى مصر نحو النمو فى محفظة القروض لأغراض استهلاكية، التى أصبحت تشكل نسبة مرتفعة لدى بعض محافظ قروض البنوك، مما انعكس ذلك بدوره على عدم تناسب نسبة أقساط القروض لأغراض استهلاكية إلى دخل العميل مع قيمة القروض الممنوحة، وتراوح تلك النسبة فى بعض البنوك ما بين 50% إلى 60%، وبما قد يرفع معدلات مخاطر الائتمان، ويؤثر على المدى المتوسط فى جودة المحفظة وزيادة معلات التعثر، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 6 يناير عام 2016 وتماشياً مع الممارسات الدولية، من ضرورة وجود نسب لإجمالى قيمة القسط المستحق إلى الدخل الشهرى للعميل، على أن تلتزم البنوك بألا يتجاوز إجمالى أقساط القروض لأغراض استهلاكية (البطاقات الائتمانية، القروض الشخصية، القروض بغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصى للعميل، والقروض العقارية للاسكان الشخصى للعميل خارج

إطار قانون رقم (148) لسنة 2001 الخاص بإصدار قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية) نسبة 35% من مجموع الدخل الشهرى للعميل بعد استقطاع المستحق من الضرائب والتأمينات الاجتماعية، ويتم زيادة هذه النسبة لتصل 40% فى حالة منح قروض عقارية للاسكان الشخصى للعميل وفقاً للقانون رقم (148) لسنة 2001.

4. العلاقة التأثيرية بين تطبيق قواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة:

من خلال **مراجعة واستقراء الباحث** لما تناولته أدبيات التراث الفكرى المحاسبى الأكاديمى فى مجال قياس وتفسير تأثير تطبيق قواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة، **وجد الباحث** ندرة ومحدودية فى الدراسات والبحوث المحاسبية السابقة التى تناولت تلك العلاقة التأثيرية بشكل مباشر وبخاصةً فى البيئة المصرية. ولذلك، فقد **أخذ الباحث على عاتقه** دراسة واختبار تلك العلاقة للوقوف على اتجاهها وقوتها، بغرض تقديم قرائن وأدلة تفسيرية عن الدور الذى يلعبه التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على الحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى من جهة، وانعكاسات ذلك على مستويات القيمة الاقتصادية المضافة فى بيئة الأعمال المصرفية المصرية من جهة أخرى.

وفى هذا الصدد، **يرى الباحث** أن تطبيق حوكمة البنوك يمكن أن يلعب دوراً جوهرياً فى الحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، من خلال توافر مجموعة مجتمعة من القواعد (والتى تتمثل فى قواعد متعلقة بقواعد تشكيل وتحقيق الاستقلالية والتوازن لمجلس إدارة البنك، قواعد متعلقة بمسئوليات والتزامات مجلس إدارة البنك لتدعيم نظام الحوكمة بالبنك وضمان فاعليته، قواعد متعلقة بمسئوليات وواجبات مجلس إدارة البنك تجاه الإدارة العليا وكافة المستويات الإدارية بالبنك، قواعد متعلقة بعلاقة مجلس إدارة البنك بأعمال المراجعين الداخليين والخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية بالبنك، قواعد متعلقة بالتزام البنك بالافصاح والشفافية وفقاً للقواعد الرقابية الصادرة عن الجهة الرقابية ومتطلبات المعايير المهنية، وقواعد متعلقة بعلاقة مجلس إدارة البنك بالمساهمين)، والتى قد يساعد التكامل فيما بينها فى تحقيق الخفض المتوقع المنشود فى كلٍ من خسائر الائتمان المحتملة، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان، وفى معدل التعثر، إلى جانب الزيادة المتوقعة فى نسبة تغطية الديون غير المنتظمة، وهو ما قد يؤدى إلى الحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، بحيث يساهم ذلك إيجابياً فى زيادة صافى الأرباح التشغيلية بعد الضريبة، فضلاً عن إمكانية تخفيض تكلفة الفرصة البديلة للأموال

المستثمرة، مما ينعكس بدوره على تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة، وبالشكل الذى يصبح معه البنك قادراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من بقاء ونمو فى دنيا الأعمال.

ويمكن للباحث، تناول التأثير الإيجابى المتوقع لتطبيق قواعد حوكمة البنوك على الحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى من جهة، وانعكاسات ذلك على مستويات القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى من جهة أخرى، من خلال الشكل [1].

وبهذا الشكل، يتوقع الباحث وجود علاقة ارتباط سالبة أوموجبة ذات تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك وبين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى من جهة، وعلاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك وعلاقة ارتباط سالبة أوموجبة ذات تأثير معنوى للحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى وبين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث من جهة أخرى.

5. مشكلة وتساؤلات البحث:

بعد أن **تكشَّف للباحث** فى ضوء ما انتهت إليه الدراسة النظرية للبحث، ومن خلال مراجعة وتحليل أدبيات التراث الفكرى المحاسبى الأكاديمى المتعلقة بالأطر المفاهيمية لحوكمة البنوك وقواعد التطبيق فى بيئة الأعمال المصرفية، ولمخاطر الائتمان المصرفى، عدم اهتمام الدراسات المحاسبية السابقة – **إلى حد علم الباحث واطلاعه** – وبخاصةً فى البيئة المصرية، بدراسة العلاقة التأثيرية بين تطبيق قواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى – باعتبارها من أشد المخاطر التى تتعرض لها البنوك – وتحليل انعكاسات تلك العلاقة على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك، فضلاً عن أن القليل من تلك الدراسات اهتم بدراسة التأثيرات المختلفة لتطبيق آليات الحوكمة على الأداء والقيمة باستخدام مقاييس الأداء التقليدية، دون الاعتماد على مقياس القيمة الاقتصادية المضافة باعتباره من أهم مقاييس الأداء على أساس القيمة، فلقد **أخذ الباحث على عاتقه** ضرورة تحرى وتقصى ودراسة واختبار اتجاه ودرجة وطبيعة هذه العلاقة التأثيرية، مع تحليل انعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة فى بيئة الأعمال المصرفية المصرية، وذلك على عينة مختارة من البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

وبناء على ما سبق، يمكن للباحث صياغة عناصر مشكلة البحث الرئيسية من خلال التساؤلين التاليين:

الشكل [1]

التأثير المتوقع لتطبيق قواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والانعكاسات على القيمة الاقتصادية المضافة للبنك

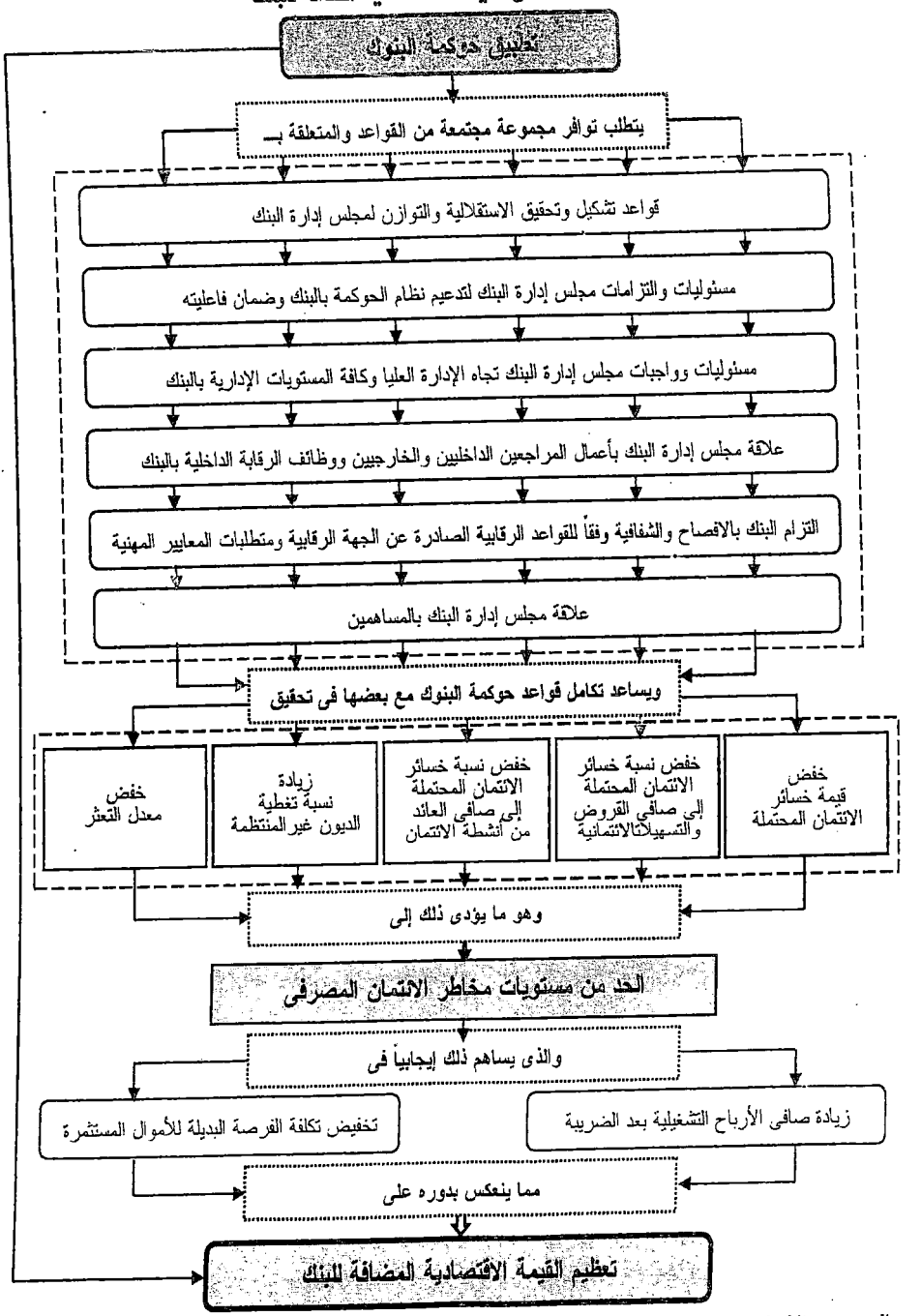

- المصدر: (الشكل من إعداد الباحث).

(1) هل هناك علاقات ارتباط ذات تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك، وبين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى مقاسة بكلٍ من (خسائر الائتمان المحتملة، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان، نسبة تغطية الديون غير المنتظمة، ومعدل التعثر) للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث؟، وإذا كانت هناك علاقات، فما هى درجة واتجاه هذه العلاقات؟.

(2) هل هناك تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، وبين تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث؟، وإذا كان هناك تأثير، فما هى درجة ونوع هذا التأثير؟. وهل هناك عوامل حاكمة أخرى تؤثر على هذه القيمة؟، وإذا وجدت، فما هى درجة ونوع هذا التأثير؟.

وتمثل الإجابة على التساؤلات السابقة جوهر مشكلة هذه الدراسة، والتى **سيقوم الباحث** بدراستها فى محاولة للوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات المناسبة التى يمكن الاستفادة منها على مستوى المجال التطبيقى فى بيئة الأعمال المصرفية المصرية.

6. أهداف البحث:

فى ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، **يسعى الباحث** لتحقيق الهدف الرئيسى لهذه الدراسة والذى يتمثل فى قياس العلاقة التأثيرية بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (كمتغير مستقل) ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى (كمتغير تابع)، فضلاً عن قياس تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى (كمتغيرات مستقلة) على القيمة الاقتصادية المضافة (كمتغير تابع) للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الرقابية المؤثرة على تلك العلاقة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

6.1 دراسة واختبار درجة واتجاه ودلالة علاقات الارتباط والتأثير المعنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك، وبين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكلٍ من (خسائر الائتمان المحتملة، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان، نسبة تغطية الديون غير المنتظمة، ومعدل التعثر) للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث.

6.2 دراسة واختبار وجود تأثير معنوى مع تحديد درجته ونوعه – إن وجد – بين كل من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك، والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، ومجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى، وبين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث.

7. أهمية البحث:

يستقى هذا البحث أهميته من خلال كونه – **إلى حد علم الباحث وإطلاعه** – من أوائل الدراسات المحلية التى تسعى إلى تقديم دليلاً تطبيقياً وعملياً من بيئة الأعمال المصرية، على أهمية تطبيق البنوك العاملة فى بيئة الأعمال المصرفية المصرية للقواعد الجديدة لحوكمة البنوك فى ضوء التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى ببدء التطبيق فى عام 2012، وتأثيرها الإيجابى على تخفيض مستويات مخاطر الائتمان المصرفى من جهة، وتأثير ذلك على تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى من جهة أخرى، وذلك من خلال بناء عدة نماذج محاسبية مقترحة، منها لأغراض قياس تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، ومنها لأغرض قياس تأثير كلاً من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى ومجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى، مع الدعم التطبيقى على عينة قوامها 25 بنكاً مسجلاً لدى البنك المركزى المصرى خلال نطاق فترة الدراسة، والذى يشمل بيانات مالية فعلية لقطاع مستعرض على مدار سلسلة زمنية تمتد لثمان سنوات مالية متتالية تبدأ من عام 2008 وتنتهى فى عام 2015، بحيث تمثل أربع سنوات مالية قبل التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك تبدأ من عام 2008 وتنتهى فى عام 2011، وأربع سنوات مالية أخرى لاحقة لتطبيق تلك القواعد تبدأ من علم 2012 وتنتهى فى عام 2015، مع إمكانية الاستفادة على مستوى الممارسة العملية من استعراض وتحليل النتائج التى **توصل إليها الباحث** من خلال دراسته التطبيقية.

8. فروض البحث:

فى ضوء مشكلة وتساؤلات البحث ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية، **أمكن للباحث** صياغة الفروض التى تستند عليها هذه الدراسة فى صورتها البديلة، كما يلى:

- **الفرض الأول للبحث Ha_1:**

"توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى مقاسة بخسائر الائتمان المحتملة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى".

- **الفرض الثانى للبحث Ha_2:**

"توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى مقاسة بنسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى".

- **الفرض الثالث للبحث Ha_3:**

"توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى مقاسة بنسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى".

- **الفرض الرابع للبحث Ha_4:**

"توجد علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى مقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى".

- **الفرض الخامس للبحث Ha_5:**

"توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى مقاسة بمعدل التعثر للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى".

- **الفرض السادس للبحث Ha_6:**

"يؤثر كلاً من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى تأثيراً إيجابياً معنوياً على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى".

9. حدود البحث:

يخضع هذا البحث للحدود التالية:

9.1 الحدود الجغرافية:

تقتصر الدراسة التطبيقية للبحث على نطاق جميع البنوك المسجلة فقط لدى البنك المركزى المصرى، لتمثل بذلك مجتمع الدراسة التطبيقية والبالغ 40 بنكاً، دون أن تمتد لغيرها من البنوك غير المسجلة، وذلك لعدم خضوعها لرقابة وإشراف البنك المركزى المصرى، كما أنها لا تسرى عليها القوانين المنظمة للبنوك والائتمان والرقابة على النقد، ولا تخضع سجلاتها ووثائقها ومحفوظاتها لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائى أو الإدارى أو المحاسبى.

9.2 الحدود الزمنية:

ترتكز الدراسة التطبيقية للبحث فى قياسها الكمى لمتغيرات الدراسة، على تحليل البيانات المالية الفعلية السنوية للبنوك الممثلة فى عينة البحث، على مدار سلسلة زمنية تمتد لثمان سنوات مالية متتالية تبدأ من عام 2008 وتنتهى فى عام 2015.

9.3 الحدود الموضوعية:

استند الباحث فى قياسه الكمى لمستويات مخاطر الائتمان المصرفى لكل بنك من البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والممثلة فى عينة البحث، على المقاييس والمؤشرات **المقترحة من الباحث** والتى سيتم تناولها عند عرض منهجية قياس متغيرات الدراسة، دون أن تمتد الدراسة لغيرها من المقاييس أو مناهج القياس الأخرى.

10. الأصالة والابتكار / القيمة العلمية للبحث:

تعد الدراسة الحالية **محاولة متواضعة من الباحث** للاسهام فى تغطية فجوة بحثية متواجدة فى المكتبة المصرية، فى مجال البحوث والدراسات المحاسبية التى تناولت بشكل مباشر قواعد حوكمة البنوك وعلاقتها التأثيرية بمستويات مخاطر الائتمان المصرفى وانعكاسات ذلك على القيمة الاقتصادية للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى. فقد **تبين للباحث** من خلال استقراء ومراجعة أدبيات التراث الفكرى المحاسبى المتخصص، أن القليل من الدراسات والبحوث التى تناولت قياس تلك العلاقة، اعتمدت على قوائم استبيان تعبر فقط عن اتجاهات وآراء المستقصى منهم وليس قياساً كمياً. مما شكل ما سبق **الباعث الأساسى لاتجاه الباحث** نحو دراسة هذه القضية، وذلك بالتركيز على النواحى التفسيرية وليست الوصفية، من خلال صياغة عدة نماذج محاسبية كمية، منها لقياس تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى من خلال التوسع فى إدخال مقاييس جديدة لقياس مستويات تلك المخاطر، ومنها لقياس تأثير كلاً من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى ومجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى، مع **اتجاه الباحث** نحو الدعم التطبيقى للدراسة على عينة من البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى، وعلى أن **يأمل الباحث** أن تمثل النتائج والتوصيات المقترحة فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية، إضافةً ولو بقدرٍ بسيط إلى مكتبة البحوث المحاسبية العربية والمصرية.

11. تصميم الدراسة التطبيقية وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة:

11.1 الهدف من الدراسة التطبيقية للبحث:

تهدف الدراسة التطبيقية التى **قام بها الباحث**، إلى اختبار فروض البحث لتحديد مدى قبول صحتها من عدمه، وتحقيق الأهداف البحثية التى تسعى إليها هذه الدراسة، ومن ثم اقتراح النماذج المحاسبية الكمية (منها لأغراض قياس تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، ومنها لأغراض قياس تأثير كلاً من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى ومجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى على القيمة الاقتصادية المضافة) للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

11.2 توصيف مجتمع وعينة ونطاق الدراسة التطبيقية:

لتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، **حدد الباحث** مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى خلال نطاق فترة الدراسة، والذى يشمل بيانات مالية فعلية لقطاع مستعرض Cross Section على مدار سلسلة زمنية Time Series تمتد لثمان سنوات مالية متتالية تبدأ من عام 2008 وتنتهى فى عام 2015. ولقد **قام الباحث** بانتقاء مفردات العينة وفقاً لأسلوب العينة الحكمية، على أن يحكم اختيار البنوك التى تتضمنتها عينة البحث الشروط التالية خلال نطاق فترة الدراسة:

(1) أن تتوافر كافة البيانات المالية الفعلية اللازمة لإجراء الاختبارات البحثية وبصفة منتظمة خلال نطاق فترة الدراسة.

(2) أن يتم توحيد عملة إعداد القوائم المالية لجميع البنوك داخل عينة الدراسة لتكون بالعملة المحلية (الجنيه المصرى)، وذلك بتحويل القيم المالية للبنوك التى تمسك حساباتها بالدولار الأمريكى للثمان سنوات المالية المتتالية لمجال الدراسة، باستخدام متوسط سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى فى تاريخ إعداد القوائم المالية فى نهاية السنة المالية من كل عام، وذلك كما هو مبين بالجدول [1].

وطبقاً لذلك، فقد بلغ إجمالى حجم البنوك الممثلة فى عينة البحث 25 بنكاً*، يمثل 62.5% من مجتمع الدراسة البالغ 40 بنكاً مسجلاً لدى البنك المركزى المصرى، بحيث يمكن الاطمئنان الكافى على دقة تمثيلها للقطاع المصرفى المصرى، ومن ثم إمكانية تعميم النتائج التى يمكن التوصل إليها من هذه الدراسة. وبالتالى، فقد بلغ إجمالى عدد المشاهدات المتاحة للتحليل الإحصائى 200 مشاهدة بواقع 8 مشاهدات لكل بنك.

* أنظر مرفق البحث: بيان بأسماء ورموز البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث (مرتبة حسب تاريخ التسجيل من الأقدم فالأحدث).

جدول [1]

متوسط أسعار صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى خلال نطاق فترة الدراسة

السنة	متوسط أسعار الصرف (الجنيه المصرى/الدولار الأمريكى)	السنة	متوسط أسعار الصرف (الجنيه المصرى/الدولار الأمريكى)
2008	5.5137	2012	6.1762
2009	5.4854	2013	6.9386
2010	5.8049	2014	7.1401
2011	6.0319	2015	7.7301

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع الموقع الالكترونى للبنك المركزى المصرى، www.cbe.org.eg).

11.3 أساليب جمع بيانات الدراسة التطبيقية:

اعتمد الباحث فى جمع بيانات الدراسة التطبيقية اللازمة لأغراض قياس متغيرات الدراسة خلال النطاق الزمنى المحدد لفترة الدراسة، واختبار فروض البحث، وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، على التقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة على بعض قواعد البيانات بالمواقع الالكترونية الرسمية للبنوك الممثلة فى عينة البحث، والتقارير السنوية للبنك المركزى المصرى من الموقع الالكترونى للبنك المركزى المصرى، وكذلك بعض المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت ذات الصلة، مثل موقع وزارة المالية المصرية، موقع الجهاز المركزى للمحاسبات المصرى، موقع اتحاد المصارف العربية، وموقع معلومات مباشر.

11.4 منهجية قياس متغيرات الدراسة:

فى ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية لهذه الدراسة، **يمكن للباحث** تحديد منهجية قياس متغيرات الدراسة، على النحو التالى:

11.4.1 متغيرات الدراسة المتعلقة بالنموذج البحثى الأول (تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى):

11.4.1.1 المتغير التابع (مستويات مخاطر الائتمان المصرفى):

لأغراض هذه الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها البحثية، **اعتمد الباحث** فى دراسته الحالية فى قياسه الكمى لمستويات مخاطر الائتمان المصرفى لكل بنك من البنوك الممثلة فى عينة البحث على حدة خلال نطاق فترة الدراسة، على مجموعة من المقاييس الكمية التى تناولتها بعض أدبيات التراث الفكرى المحاسبى التطبيقى، فضلاً عن توسع الدراسة الحالية فى هذه المقاييس من خلال **إدخال الباحث** لبعض المقاييس الجديدة، والتى يعد كلاً منها على حدى – **فى تقدير الباحث المتواضع** – مقياساً مناسباً للتعبير عن مستويات مخاطر الائتمان فى البنوك. **ويمكن للباحث** تناول تلك المقاييس المقترحة، على النحو التالى:

- **خسائر الائتمان المحتملة**، والتى تمثل مخصص خسائر إضمحلال القروض فى نهاية الفترة.
- **نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية**، والتى تمثل نسبة مخصص خسائر إضمحلال القروض فى نهاية الفترة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء والبنوك فى نهاية الفترة.
- **نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان**، والتى تمثل نسبة مخصص خسائر إضمحلال القروض فى نهاية الفترة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان فى نهاية الفترة (والذى يمثل الفرق بين عائد القروض فى نهاية الفترة وتكلفة الودائع فى نهاية الفترة).
- **نسبة تغطية الديون غير المنتظمة**، والتى تمثل نسبة مخصص خسائر إضمحلال الديون غير المنتظمة فى نهاية الفترة إلى الديون غير المنتظمة فى نهاية الفترة.
- **معدل التعثر**، والذى يمثل نسبة الديون غير المنتظمة فى نهاية الفترة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء والبنوك فى نهاية الفترة.

11.4.1.2 المتغير المستقل (قواعد حوكمة البنوك):

يتمثل المتغير المستقل للنموذج البحثى المقترح الأول، فى تطبيق قواعد حوكمة البنوك فى ضوء التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى فى عام 2011 بصفته المراقب العام للبنوك، والتى أكسبت وفقاً لهذه التعليمات صفة التطبيق الإلزامى لجميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لتلك القواعد بدءً من عام 2012. وتم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائى القيمة، حيث يأخذ القيمة (1) عند تطبيق البنك لقواعد حوكمة البنوك، ويأخذ القيمة (0) عند عدم تطبيق هذه القواعد.

11.4.1.3 المتغيرات الرقابية:

قام الباحث بتضمين النموذج البحثى الأول بهذه الدراسة ببعض العوامل أوالمتغيرات الحاكمة الأخرى بخلاف قواعد حوكمة البنوك (المتغير المستقل)، والتى قد يكون لها تأثير محتمل – **من وجهة نظر الباحث** – على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى (المتغير التابع) للبنوك الممثلة فى عينة البحث، وهو ما اصطلح على تسميتها بالمتغيرات الرقابية (أو الضابطة)، وذلك بهدف التحكم وضبط تأثير هذه المتغيرات على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وتتمثل أهم هذه المتغيرات التى تتناولها هذه الدراسة فى (حجم البنك، نسبة الرافعة المالية، عمر البنك، امتداد نشاط البنك، وحجم مكتب المراجعة).

ويعرض الباحث من خلال الجدول [2]، منهجية قياس متغيرات النموذج البحثى الأول، ونوعها وعلاقاتها المتوقعة مع المتغير التابع:

الجدول [2]

منهجية قياس متغيرات النموذج المبحثي الأول ونوعها والعلاقة المتوقعة مع المتغير التابع

م	اسم المتغير	رمز المتغير	منهجية القياس	نوع المتغير والعلاقة المتوقعة مع المتغير التابع
(1) المتغير التابع (مستويات مخاطر الائتمان RCB)				
	خسائر الائتمان المحتملة	PCL	قيمة مخصص خسائر إضمحلال القروض فى نهاية الفترة.	كمى
	نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية	PCL/NLCF	نسبة مخصص خسائر إضمحلال القروض فى نهاية الفترة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء والبنوك فى نهاية الفترة.	كمى
	نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان	PCL/NIC	نسبة مخصص خسائر إضمحلال القروض فى نهاية الفترة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان فى نهاية الفترة، حيث أن: صافى العائد من أنشطة الائتمان فى نهاية الفترة = عائد القروض - تكلفة الودائع.	كمى
	نسبة تغطية الديون غير المنتظمة	CNPL	نسبة مخصص خسائر إضمحلال الديون غير المنتظمة فى نهاية الفترة إلى الديون غير المنتظمة فى نهاية الفترة.	كمى
	- معدل التعثر	DEFR	نسبة الديون غير المنتظمة فى نهاية الفترة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء والبنوك فى نهاية الفترة.	كمى
(2) المتغير المستقل (قواعد حوكمة البنوك)				
	قواعد حوكمة البنوك	BGOV	متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كان البنك يطبق قواعد حوكمة البنوك (من عام 2012 وحتى 2015)، أو يأخذ القيمة (0) عند عدم تطبيق البنك لهذه القواعد (من عام 2008 وحتى 2011).	- وصفى منفصل. - موجبة ذات تأثير معنوى مع مقياس CNPL فقط، وسالبة ذات تأثير معنوى مع بقية المقاييس.

اسم المتغير	رمز المتغير	منهجية القياس	نوع المتغير والعلاقة المتوقعة مع المتغير التابع
(3) المتغيرات الرقابية			
حجم البنك	BSIZE	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول فى نهاية الفترة.	- كمى متصل. - موجبة ذات تأثير معنوى مع مقياس CNPL فقط، وسالبة ذات تأثير معنوى مع بقية المقاييس.
نسبة الرافعة المالية	FLEV	نسبة إجمالى الالتزامات فى نهاية الفترة إلى إجمالى الأصول فى نهاية الفترة.	- كمى متصل. - سالبة ذات تأثير معنوى مع مقياس CNPL فقط، وموجبة ذات تأثير معنوى مع بقية المقاييس.
عمر البنك	BAGE	اللوغاريتم الطبيعى لعدد سنوات نشاط البنك (من تاريخ إنشاء أو تأسيس البنك وحتى تاريخ عام 2008 وصولاً إلى عام 2015).	- كمى متصل. - موجبة ذات تأثير معنوى مع مقياس CNPL فقط وسالبة ذات تأثير معنوى مع بقية المقاييس.
امتداد نشاط البنك	EBA	اللوغاريتم الطبيعى لعدد الفروع والوحدات المصرفية ومكاتب التحصيل للبنك فى تاريخ إعداد القوائم المالية فى نهاية العام المالى.	- كمى متصل. - موجبة ذات تأثير معنوى مع مقياس CNPL فقط، وسالبة ذات تأثير معنوى مع بقية المقاييس.
حجم مكتب المراجعة	AUOSIZE	متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة الذى يتعامل معه البنك من الأربعة الكبار (BIG4)، أو يأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.	- وصفى منفصل. - موجبة ذات تأثير معنوى مع مقياس CNPL فقط، وسالبة ذات تأثير معنوى مع بقية المقاييس.

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

11.4.2 متغيرات الدراسة المتعلقة بالنموذج البحثى الثانى (تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى على القيمة الاقتصادية المضافة):

11.4.2.1 المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة):

من خلال مراجعة واستقراء أهم وأحدث الدراسات والأبحاث التى تناولت مقاييس التقييم وخلق القيمة، **وجد الباحث** تأييداً واتفاقاً كبيراً بين أدبيات التراث الفكرى الأكاديمى **(Stehel & Vochozka, 2016; Antwi et al., 2015; Barbullushi, 2015; Jakub et al., 2015; Al-Mamun et al., 2014; Mohammadi et al., 2014; Longinidis & Georgiadis, 2013; Raiyani. & Joshi, 2011; Sharma & Kumar, 2010)** باعتبار القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added (EVA)، كأفضل المقاييس المعاصرة والشائع استخدامها لقياس خلق القيمة وتقييمها وبصفة خاصة فى مجال الأعمال المصرفية، حيث تعتمد تلك القيمة فى تحديدها على المفهوم الاقتصادى للربح بدلاً من المفهوم المحاسبى المُعرض لاحتمالات التلاعب وممارسات إدارة الأرباح، مما يعكس حقيقة الأداء الاقتصادى للبنك.

وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها الفرق بين صافى الربح التشغيلى بعد الضريبة وتكلفة الفرصة البديلة للأموال المستثمرة المكونة من الديون وحقوق الملكية والتى تحسب من خلال المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (أو تكلفة الأموال المرجحة) Weighted Average Cost of Capital (WACC) والمكونة من تكلفة الأموال المقترضة والمملوكة للبنك **(Barbullushi, 2015; Jakub et al., 2015; Al-Mamun et al., 2014).**

وبذلك، فقد **اعتمد الباحث** فى الدراسة الحالية فى قياسه الكمى للقيمة الاقتصادية المضافة (المتغير التابع بالنموذج البحثى الثانى لهذه الدراسة ويرمز له بالرمز (EVA)) لكل بنك من البنوك الممثلة فى عينة البحث على حدة خلال نطاق فترة الدراسة، على إتباع الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:**

تحديد معدل تكلفة الأموال المقترضة (معبراً عنه بسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى المصرى فى تاريخ إعداد القوائم المالية فى نهاية السنة المالية).

- **الخطوة الثانية:**

تحديد معدل تكلفة الأموال المملوكة (معبراً عنه بسعر العائد على الإيداع المعلن من البنك المركزى المصرى فى تاريخ إعداد القوائم المالية فى نهاية السنة المالية).

- **الخطوة الثالثة:**

تحديد إجمالى تكلفة الأموال المقترضة (إجمالى ودائع العملاء، شهادات الادخار، والقروض الأخرى طويلة الأجل) فى نهاية الفترة.

- **الخطوة الرابعة:**

تحديد إجمالى تكلفة الأموال المملوكة (إجمالى عناصر حقوق الملكية) فى نهاية الفترة.

- **الخطوة الخامسة:**

تحديد الوزن النسبى لكل من الأموال المقترضة والأموال المملوكة، وهو ما يمثل نسبة كلاً منهما على حدة إلى إجمالى الأموال المتحصل عليها (المقترضة والمملوكة معاً).

- **الخطوة السادسة:**

تحديد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (أو تكلفة الأموال المرجحة) (WACC) من خلال الصيغة التالية:

WACC = (معدل تكلفة الأموال المقترضة × الوزن النسبى للأموال المقترضة) + (معدل تكلفة الأموال المملوكة × الوزن النسبى للأموال المملوكة).

- **الخطوة السابعة:**

تحديد تكلفة الفرصة البديلة للأموال المستثمرة (أو تكلفة القروض وحقوق الملكية) من خلال إيجاد حاصل ضرب رأس المال المستثمر فى نهاية الفترة فى المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

- **الخطوة الثامنة:**

تحديد القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للبنك من خلال إيجاد الفرق بين صافى الربح التشغيلى بعد الضريبة فى نهاية الفترة وتكلفة الفرصة البديلة للأموال المستثمرة.

وهكذا، وبناءً على نتيجة الخطوة الثامنة، فإذا كانَت القيمة الاقتصادية المضافة للبنك موجبة وفى تزايد من سنة لأخرى، فهى تشير إلى أن هناك خلق مستمر للقيمة، أما إذا كانت سالبة أو انخفضت قيمتها من سنة لأخرى، فهى تشير إلى تدهور وتدمير فى قيمة البنك، وهو ما يعنى أن تكلفة الفرصة البديلة للأموال المستثمرة أعلى من صافى الأرباح التشغيلية بعد الضريبة، مما يستدعى الأمر ضرورة اتخاذ البنك للعديد من الإجراءات التصحيحية وإيجاد الوسائل الكافية لزيادة صافى أرباحه التشغيلية، فضلاً عن السعى نحو تخفيض تكلفة الفرصة البديلة للأموال المستثمرة، مع مراعاة أن يكون معدل الفائدة كافياً لتغطية خسائر الائتمان المحتملة. وقد أشارت دراسة **(Fiordelisi & Molyneux, 2010)** إلى أنه يمكن تخفيض تكلفة الفرصة البديلة للأموال المستثمرة من خلال سعى البنك نحو تخفيض التعرض للمخاطر، وإدارة تلك المخاطر بكفاءة وفعالية، مع تحقيق التوازن المالى بين الأموال المقترضة والمملوكة.

11.4.2.2 المتغيرات المستقلة (قواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى):

تتمثل المتغيرات المستقلة للنموذج البحثى المقترح الثانى، فى تطبيق قواعد حوكمة البنوك، ومستويات مخاطر الائتمان المصرفى. **وقد سبق للباحث** استعراض منهجية القياس لتلك المتغيرات.

11.4.2.3 المتغيرات الرقابية:

تتمثل المتغيرات الرقابية للنموذج البحثى المقترح الثانى، فى (حجم البنك، نسبة الرافعة المالية، عمر البنك، امتداد نشاط البنك، وحجم مكتب المراجعة). **وقد سبق للباحث** استعراض منهجية القياس لهذه المتغيرات.

ويعرض الباحث من خلال الجدول [3]، متغيرات النموذج البحثى الثانى، ونوعها وعلاقاتها المتوقعة مع المتغير التابع.

11.5 النماذج المحاسبية الكمية المقترحة للبحث:

يمكن للباحث التعبير عن النماذج المحاسبية الكمية البحثية المقترحة للعلاقات بين متغيرات المشكلة البحثية، من خلال عرض الشكل [2].

وهكذا، ومن خلال **عرض الباحث** لمتغيرات الدراسة والمنهجية المتبعة لقياسها، وكذلك التعبير من خلال الشكل [2] عن النماذج البحثية المقترحة للعلاقات بين متغيرات المشكلة البحثية، **يمكن للباحث** صياغة النموذجين المحاسبيين الكميين المقترحين فى هذه الدراسة فى شكل نموذجى انحدار، وذلك على النحو التالى:

- **النموذج البحثى الأول (تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى):**

$$RCB = \beta_0 + \beta_1 (BGOV) + \beta_2 (BSIZE) - \beta_3 (FLEV) + \beta_4 (BAGE) + \beta_5 (EBA) + \beta_6 (AUOSIZE) + \varepsilon_{it}$$

- **النموذج البحثى الثانى (تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى على القيمة الاقتصادية المضافة):**

$$EVA = \beta_0 + \beta_1 (BGOV) - \beta_2 (PCL) - \beta_3 (PCL/NLCF) - \beta_4 (PCL/NIC) + \beta_5 (CNPL) - \beta_6 (DEFR) + \beta_7 (BSIZE) - \beta_8 (FLEV) + \beta_9 (BAGE) + \beta_{10} (EBA) + \beta_{11} (AUOSIZE) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن

β_0... يمثل الحد الثابت فى نموذجى الانحدار.

β_1 - β_{11}... تمثل معاملات الانحدار المقدرة فى نموذجى الانحدار.

ε_{it}... يمثل قيمة البواقى (الخطأ العشوائى) فى نموذجى الانحدار.

الجدول [3]

متغيرات النموذج البحثى الثانى ونوعها والعلاقة المتوقعة مع المتغير التابع

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير والعلاقة المتوقعة مع المتغير التابع
(1) المتغير التابع		
القيمة الاقتصادية المضافة	EVA	كمى
(2) المتغيرات المستقلة		
قواعد حوكمة البنوك	BGOV	- وصفي منفصل. - موجبة ذات تأثير معنوى.
نسبة خسائر الائتمان المحتملة	PCL	- كمى متصل. - سالبة ذات تأثير معنوى.
نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية	PCL/NLCF	- كمى متصل. - سالبة ذات تأثير معنوى.
نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان	PCL/NIC	- كمى متصل. - سالبة ذات تأثير معنوى.
نسبة تغطية الديون غير المنتظمة	CNPL	- كمى متصل. - موجبة ذات تأثير معنوى.
معدل التعثر	DEFR	- كمى متصل. - سالبة ذات تأثير معنوى.
(3) المتغيرات الرقابية		
حجم البنك	BSIZE	- كمى متصل - موجبة ذات تأثير معنوى.
نسبة الرافعة المالية	FLEV	- كمى متصل - سالبة ذات تأثير معنوى.
عمر البنك	BAGE	- كمى متصل - موجبة ذات تأثير معنوى.
امتداد نشاط البنك	EBA	- كمى متصل - موجبة ذات تأثير معنوى.
حجم مكتب المراجعة	AUOSIZE	- وصفي منفصل - موجبة ذات تأثير معنوى.

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

الشكل [2]

النماذج البحثية المقترحة للعلاقات بين متغيرات المشكلة البحثية

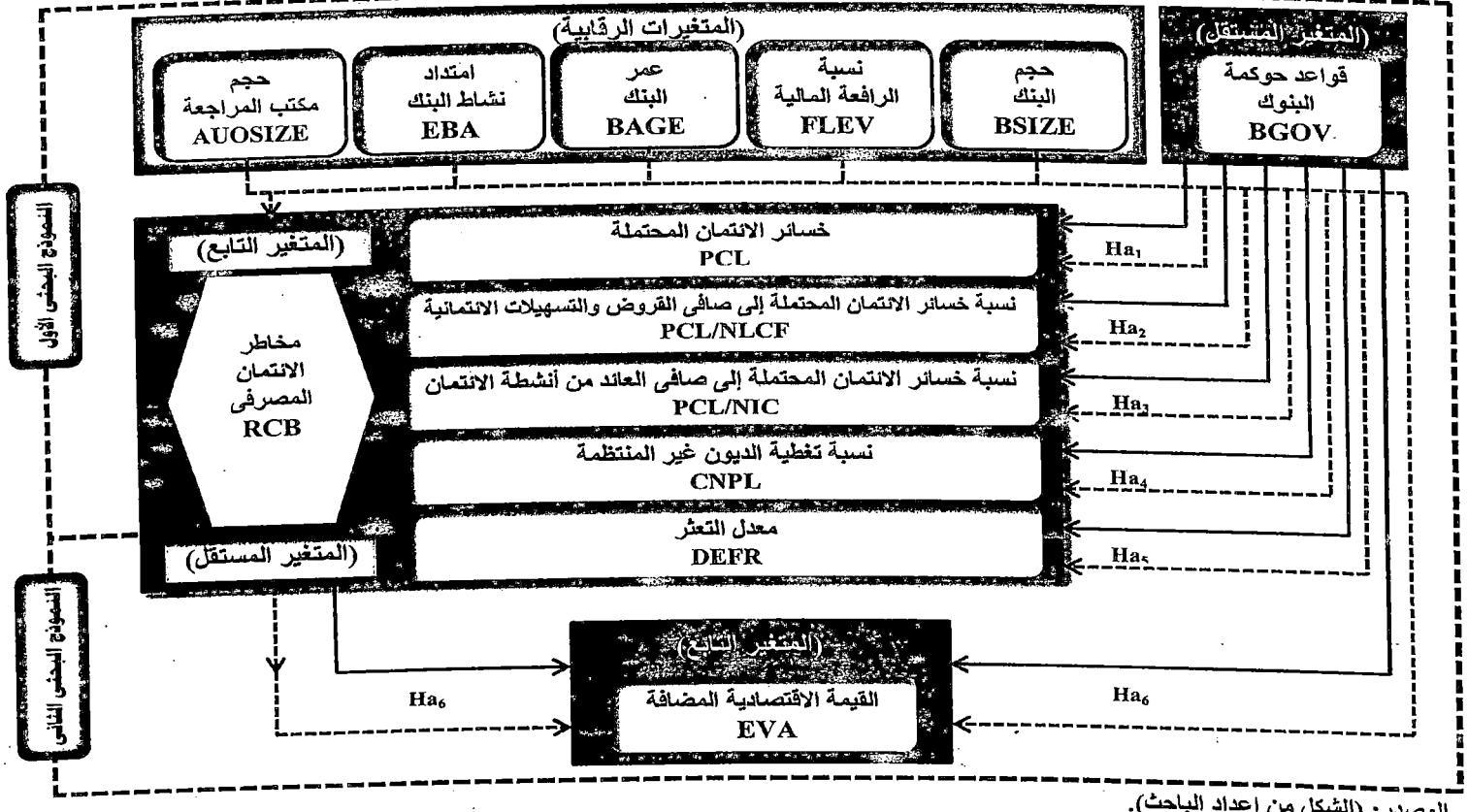

- المصدر: (الشكل من إعداد الباحث).

11.6 التحليلات والاختبارات والنماذج الإحصائية المستخدمة فى معالجة البيانات:

قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (24)، فى إجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية، وتم الاعتماد على بعض الاختبارات والتحليلات والأساليب الإحصائية فى معالجة البيانات، لأغراض اختبار فروض الدراسة، وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، وهى:

- اختبارات صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائى، وتشمل اختبار Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار التوزيع الطبيعى لبيانات المتغيرات الكمية المتصلة Test of Normality، اختبار علاقة التداخل الخطى Multicollinearity Test بين المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics، واختبار Leven's Test للتحقق من تجانس التباين Homogeneity of Variances لبيانات الدراسة التطبيقية.
- تحليل الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics Analysis لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة (أقل قيمة، أعلى قيمة، الوسط الحسابى، الانحراف المعيارى، والمدى)، وللمتغيرات الوصفية المنفصلة (التكرارات، والنسب المئوية).
- تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون Pearson Correlation لاختبار علاقات الارتباط الأحادية المتغير Univariate Correlation بين متغيرات نماذج الدراسة.
- تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression لتحديد أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغيرات التابعة فى نماذج الدراسة، حيث يقوم الانحدار المتدرج باستبعاد المتغيرات غير المعنوية فى التأثير على المتغير التابع.

12. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وصياغة النماذج المحاسبية الكمية المقترحة:

من واقع التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية، **يتناول الباحث** عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، وذلك على النحو التالى:

12.1 اختبارات صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائى:

اعتمد الباحث للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائى، على الاختبارات التالية:

12.1.1 اختبار التوزيع الطبيعى لبيانات المتغيرات الكمية المتصلة Test of Normality:

للتحقق من مدى اقتراب بيانات الدراسة التطبيقية للمتغيرات الكمية المتصلة Quantitative Variables Related من التوزيع الطبيعى، **قام الباحث** باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Test، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن النمط التى تسلكه معظم بيانات المتغيرات الكمية المتصلة هو التوزيع الطبيعى Normal Distribution، حيث كانت قيمها الاحتمالية (Sig.) أعلى من 0.05. **ويوضح الباحث** من خلال الجدول [4] نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لبيانات المتغيرات الكمية المتصلة:

الجدول [4]

نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لبيانات المتغيرات الكمية المتصلة

المتغيرات الكمية المتصلة	Kolmogrov-Smirnov	
	(Z) المحسوبة	القيمة الاحتمالية (Sig.)
PCL	1.001	0.109
PCL/NLCF	1.221	0.102
PCL/NIC	1.129	0.103
CNPL	0.792	0.557
DEFR	1.079	0.195
BSIZE	0.598	0.867
FLEV	0.544	0.929
BAGE	1.155	0.101
EBA	0.728	0.665
EVA	0.869	0.437

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

12.1.2 اختبار علاقة التداخل الخطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة:

اختبر الباحث مدى وجود مشكلة الازدواج الخطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة، باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، إذ يعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الازدواج الخطى (أى الارتباط) بين المتغيرات المستقلة. ويرى أصحاب الخبرة فى المجال الإحصائى أنه كلما كانت قيمة معامل (Tolerance) أكبر من 0.1، وقيمة (VIF) أقل من 10، فإن ذلك يعد مبرراً كافياً للحكم على أن المتغيرات المستقلة لا تعانى من وجود مشكلة الازدواج الخطى. وقد جاءت نتائج الاختبار كما موضح بالجدول [5]:

الجدول [5]

نتائج اختبار التداخل الخطى باستخدام Collinearity Diagnostics

Collinearity Diagnostics		المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة
VIF	Tolerance	
3.096	0.323	PCL
5.882	0.170	PCL/NLCF
1.431	0.699	PCL/NIC
2.404	0.416	CNPL
5.747	0.174	DEFR
3.300	0.303	BSIZE
1.111	0.900	FLEV
1.437	0.696	BAGE
3.058	0.327	EBA

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

وبفحص قيم معامل (Tolerance) الواردة بالجدول [5] لجميع المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة، **تبين للباحث** أنها أكبر من 0.1، كما أن قيم (VIF) أقل بكثير من القيمة 10، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة لاتعانى من تعدد العلاقات الخطية أو مشكلة التداخل أو الازدواج الخطى.

12.1.3 اختبار تجانس التباين Homogeneity of Variances:

تم التحقق من تجانس التباين لبيانات الدراسة التطبيقية عن طريق اختبار Leven's Test لتجانس التباين Homogeneity of Variances، وقد جاءت نتائج الاختبار كما موضح بالجدول [6]:

الجدول [6]

اختبار تجانس التباين Homogeneity of Variances

Homogeneity of Variances				
Sig.	df2	df1	Levene Statistic	المتغيرات
0.139	192	7	1.595	PCL
0.614	192	7	0.768	PCL/NLCF
0.070	192	7	1.234	PCL/NIC
0.952	192	7	0.303	CNPL
0.060	192	7	1.055	DEFR
1.000	192	7	0.033	BSIZE
0.080	192	7	1.851	FLEV
0.983	192	7	0.210	BAGE
0.998	192	7	0.106	EBA
0.090	192	7	1.286	EVA

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

يتضح للباحث من الجدول [6]، وفى ضوء نتائج اختبار Leven's Test أن القيم الاحتمالية (Sig.) قد تراوحت بين (0.070, 1.000) وهى أعلى من مستوى المعنوية المستخدم 0.05، وهو ما يشير إلى أن بيانات الدراسة التطبيقية متجانسة.

12.2 التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة التطبيقية:

بعد التأكد من صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائى، **يقدم الباحث** وصفاً تحليلياً لمتغيرات النماذج البحثية المقترحة بهذه الدراسة، وذلك كما يلى:

12.2.1 التحليل الوصفى للمتغيرات الكمية المتصلة:

بحساب الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics للمتغيرات الكمية المتصلة، جاءت النتائج كما موضح بالجدول [7].

يتضح للباحث من الجدول [7]، ما يلى:

- **التحليل الوصفى لمستويات مخاطر الائتمان المصرفى (RCB) (المتغير التابع فى النموذج البحثى الأول والمتغير المستقل فى النموذج البحثى الثانى):**
  - **بالنسبة لمستويات خسائر الائتمان المحتملة (PCL):** بلغت أقل قيمة 81 مليون ج فى عام 2015 والخاصة ببنك بيريوس– مصر، بينما بلغت أعلى قيمة 23761 مليون ج فى عام 2010 والخاصة ببنك مصر. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فقد ظل المتوسط فى الارتفاع من 2170 مليون ج فى عام 2008 بانحراف معيارى قدره 4712، حتى وصل المتوسط أقصاه 2471 مليون ج فى عام 2010 بانحراف معيارى قدره 5685، ثم انخفض خلال العام 2011 إلى 1517 مليون ج بانحراف معيارى قدره 2235، وظل المتوسط قريباً من ذلك المستوى حتى عام 2015، مما يدل على تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على الحد من مستويات خسائر الائتمان المحتملة.
  - **بالنسبة لمستويات نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF):** بلغت أقل نسبة وقدرها 1.4% فى عام 2011 الخاصة ببنك القاهرة، بينما بلغت أعلى نسبة وقدرها 82.3% فى عام 2015 والخاصة ببنك قناة السويس. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فقد تراوح المتوسط بين نسبة 13.6%، 15.9% خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2012، ثم أخذ فى الانخفاض من 15.2% فى عام 2012 بانحراف معيارى قدره 0.183، حتى وصل إلى أقل نسبة وقدرها 9.4% فى عام 2015 بانحراف معيارى قدره 0.156، مما يدل على تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على الحد من مستويات نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية.

جدول [7]

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية المتصلة

المتغيرات	السنوات	عدد البنوك	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
PCL	2008	25	114	17691	2170	4712	17577
	2009	25	119	18300	2209	4788	18181
	2010	25	125	23761	2471	5685	23636
	2011	25	181	9779	1517	2245	9598
	2012	25	228	8331	1488	1887	8103
	2013	25	224	8135	1512	1967	7911
	2014	25	253	8592	1584	2100	8339
	2015	25	81	7879	1581	1897	7798
PCL/NLCF	2008	25	0.017	0.553	0.151	0.145	0.536
	2009	25	0.020	0.604	0.159	0.158	0.584
	2010	25	0.017	0.605	0.152	0.172	0.588
	2011	25	0.014	0.640	0.136	0.155	0.626
	2012	25	0.020	0.666	0.152	0.183	0.646
	2013	25	0.027	0.716	0.123	0.147	0.689
	2014	25	0.025	0.726	0.106	0.139	0.701
	2015	25	0.017	0.823	0.094	0.156	0.806
PCL/NIC	2008	25	0.203	89.483	7.280	18.165	89.282
	2009	25	0.223	77.139	5.932	15.293	76.916
	2010	25	0.306	20.981	3.607	5.425	20.675
	2011	25	0.165	16.578	2.494	3.489	16.413
	2012	25	0.186	11.293	1.869	2.515	11.107
	2013	25	0.239	7.404	1.381	1.593	7.165
	2014	25	0.274	7.185	1.194	1.459	6.911
	2015	25	0.190	7.149	0.896	1.346	6.959
CNPL	2008	25	0.000	1.183	0.755	0.292	1.183
	2009	25	0.000	1.231	0.768	0.260	1.231
	2010	25	0.000	1.212	0.738	0.272	1.212
	2011	25	0.108	1.154	0.756	0.257	1.046
	2012	25	0.213	1.512	0.807	0.284	1.299
	2013	25	0.252	1.284	0.760	0.250	1.032
	2014	25	0.347	1.358	0.778	0.239	1.011
	2015	25	0.039	1.434	0.703	0.319	1.395
DEFR	2008	25	0.000	0.650	0.176	0.175	0.650
	2009	25	0.000	0.594	0.167	0.164	0.594

المتغيرات	السنوات	عدد البنوك	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	المدى
	2010	25	0.000	0.645	0.162	0.184	0.645
	2011	25	0.010	0.542	0.144	0.148	0.532
	2012	25	0.009	0.556	0.135	0.137	0.547
	2013	25	0.023	0.548	0.114	0.117	0.525
	2014	25	0.023	0.527	0.096	0.108	0.504
	2015	25	0.014	0.569	0.097	0.118	0.555
BSIZE	2008	25	22.15	26.139	23.646	0.996	3.99
	2009	25	22.22	26.280	23.726	0.991	4.06
	2010	25	22.23	26.422	23.852	1.005	4.19
	2011	25	22.23	26.448	23.886	1.001	4.22
	2012	25	22.42	26.496	23.996	0.979	4.08
	2013	25	22.63	26.628	24.141	0.978	3.99
	2014	25	22.87	26.847	24.314	0.987	3.98
	2015	25	22.95	26.976	24.527	0.960	4.03
FLEV	2008	25	0.83	0.970	0.901	0.036	0.14
	2009	25	0.83	0.970	0.899	0.037	0.14
	2010	25	0.81	0.960	0.897	0.042	0.15
	2011	25	0.81	0.960	0.900	0.040	0.15
	2012	25	0.76	0.960	0.897	0.043	0.20
	2013	25	0.76	0.950	0.898	0.039	0.19
	2014	25	0.75	0.940	0.901	0.041	0.19
	2015	25	0.00	0.950	0.870	0.185	0.95
BAGE	2008	25	0.69	4.700	3.327	0.874	4.01
	2009	25	1.10	4.710	3.386	0.777	3.61
	2010	25	1.39	4.718	3.436	0.710	3.33
	2011	25	1.61	4.727	3.480	0.660	3.12
	2012	25	1.79	4.736	3.519	0.620	2.94
	2013	25	1.95	4.745	3.556	0.588	2.80
	2014	25	2.08	4.754	3.590	0.560	2.67
	2015	25	2.20	4.762	3.622	0.535	2.56
EBA	2008	25	1.95	6.151	3.871	1.099	4.20
	2009	25	1.95	6.159	3.922	1.089	4.21
	2010	25	1.95	6.172	3.969	1.066	4.23
	2011	25	1.95	6.174	3.992	1.055	4.23
	2012	25	1.95	6.184	4.014	1.026	4.24
	2013	25	1.95	6.201	4.025	1.017	4.25
	2014	25	2.08	6.207	4.075	0.986	4.13

المتغيرات	السنوات	عدد البنوك	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	المدى
	2015	25	2.08	6.227	4.118	0.980	4.15
EVA	2008	25	-911.37	1278.73	115.77	433.31	2190.10
	2009	25	-606.68	1461.79	199.12	445.05	2068.47
	2010	25	-668.33	1815.97	292.07	547.53	2484.30
	2011	25	-750.53	1513.15	194.87	494.85	2263.67
	2012	25	-1044.6	2150.93	333.02	670.04	3195.63
	2013	25	-215.01	2222.47	434.86	646.85	2437.47
	2014	25	-193.94	2941.37	652.72	864.02	3135.31
	2015	25	-194.12	3707.66	974.56	1170.80	3901.77

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

- **بالنسبة لمستويات نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)**: بلغت أقل نسبة وقدرها 16.5% فى عام 2011 الخاصة ببنك القاهرة، بينما بلغت أعلى نسبة وقدرها 89.485% فى عام 2008 والخاصة بمصرف أبو ظبى الاسلامى– مصر. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فقد ظل التغير فى هذا المتوسط طفيفاً، حيث بلغ المتوسط أعلى نسبة وقدرها 728% فى عام 2008 بانحراف معيارى قدره 18.165، حتى وصل إلى أدنى مستوى بنسبة وقدرها 89.6% فى عام 2015 بانحراف معيارى قدره 1.346، مما يدل على تأثير الواضح التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على الحد من مستويات خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان.
- **بالنسبة لمستويات نسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)**: بلغت أقل نسبة وقدرها 0% خلال السنوات 2008، 2009، 2010 الخاصة ببنك القاهرة، بينما بلغت أعلى نسبة وقدرها 151.2% فى عام 2008 والخاصة بمصرف أبو ظبى الاسلامى– مصر. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فقد ظل التغير فى هذا المتوسط طفيفاً، حيث بلغ أعلى متوسط نسبة وقدرها 80.7% فى عام 2012 بانحراف معيارى قدره 0.284، حتى وصل إلى أدنى مستوى بنسبة وقدرها 70.3% فى عام 2015 بانحراف معيارى قدره 0.319، مما يدل على تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على الحد من مستويات نسبة تغطية الديون غير المنتظمة.
- **بالنسبة لمستويات معدل التعثر (DEFR)**: بلغ أقل معدل وقدره 0% خلال السنوات 2008، 2009، 2010 الخاصة ببنك القاهرة، بينما بلغ أعلى معدل وقدره 65% فى عام 2008 والخاصة ببنك قناة السويس. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فقد ظل متوسط المعدل آخذاً فى الانخفاض، حيث انخفض 17.6% فى

عام 2008 بانحراف معيارى قدره 0.175، حتى وصل إلى أدنى مستوى 9.6%، 9.7% فى عامى 2014، 2015 بانحراف معيارى قدره 0.108، 0.118 على الترتيب، مما يدل على تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على الحد من مستويات معدل التعثر.

- **التحليل الوصفى للمتغيرات الرقابية (فى النموذجين البحثيين الأول والثانى):**

- **بالنسبة لحجم البنك BSIZE (ويقاس باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول):** بلغت أقل قيمة للوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول 22.15 والتى تعادل إجمالى أصول ما يقارب 4 مليار ج فى عام 2008 والخاصة ببنك الاتحاد الوطنى- مصر، بينما بلغت أعلى قيمة للوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول 26.976 والتى تعادل إجمالى أصول ما يقارب 520 مليار ج فى عام 2015 والخاصة بالبنك الأهلى المصرى. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فإن متوسط اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول فى تزايد مستمر خلال نطاق فترة الدراسة، حيث بلغ 23.646 بانحراف معيارى قدره 0.991 والذى يعادل إجمالى أصول ما يقارب 19 مليار ج فى عام 2008، وقد ارتفعت وتيرة التزايد من عام 2012 حتى وصل إلى 24.527 بانحراف معيارى قدره 0.960 والذى يعادل إجمالى أصول ما يقارب 45 مليار فى عام 2015.
- **بالنسبة للرافعة المالية (FLEV) (وتقاس بنسبة إجمالى الالتزامات إلى إجمالى الأصول):** بلغت أقل نسبة وقدرها 0% فى عام 2015 الخاصة بمصرف أبو ظبى الاسلامى- مصر، بينما بلغت أعلى نسبة وقدرها 97% فى عام 2008، 2009 والخاصة بالبنك الأهلى المصرى. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فقد ظل متوسط النسبة آخذاً فى الانخفاض، حيث بلغ متوسط النسبة 90.1% فى عام 2008، ثم استمر فى الانخفاض ليصل إلى 87% فى عام 2015، ولكن زاد هذا المتوسط فى 2011، 2014 حين وصل إلى 90%، 90.1% على الترتيب.
- **بالنسبة لعمر البنك (BAGE) (ويقاس باللوغاريتم الطبيعى لعدد سنوات نشاط البنك):** بلغت أقل قيمة للوغاريتم الطبيعى لعمر البنك 0.69 والتى تعادل سنتين فى عام 2008 والخاصة ببنك عودة- مصر، بينما بلغت أعلى قيمة للوغاريتم الطبيعى لعمر البنك 4.762 والتى تعادل 117 سنة والخاصة بالبنك الأهلى المصرى فى عام 2014. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فإنه من الطبيعى أن يتزايد متوسط قيمة اللوغاريتم الطبيعى لعمر البنوك مع مرور السنوات، حيث بلغ المتوسط 3.327 بانحراف معيارى قدره 0.874 والذى يعادل 28 سنة فى عام 2008، ليصل إلى 3.622 بانحراف معيارى قدره 0.535 والذى يعادل 37 سنة فى عام 2015.

- **بالنسبة لامتداد نشاط البنك (EBA) (ويقاس باللوغاريتم الطبيعى لعدد الفروع والوحدات المصرفية ومكاتب التحصيل للبنك)**: بلغت أقل قيمة للوغاريتم الطبيعى لعدد الفروع والوحدات المصرفية ومكاتب التحصيل للبنك 1.95، أى ما يعادل سبعة فروع، خلال السنوات من 2008 حتى 2013 والخاصة بالمصرف العربى الدولى، بينما بلغت أعلى قيمة 6.227، وهو ما يعادل 506 فرع، فى عام 2015 والخاصة ببنك مصر. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فمن الواضح التزايد المستمر لقيمة اللوغاريتم الطبيعى لعدد الفروع والوحدات المصرفية ومكاتب التحصيل للبنوك، حيث بلغ المتوسط 3.871 بانحراف معيارى قدره 1.099 والذى يعادل 48 فرعاً فى عام 2008، ليصل إلى 4.118 بانحراف معيارى قدره 0.980 والذى يعادل 61 فرعاً فى عام 2015.

- **التحليل الوصفى للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) (المتغير التابع فى النموذج البحثى الثانى)**:

بلغت أقل قيمة 1044.69- مليون ج فى عام 2012 والخاصة بمصرف أبوظبى الاسلامى– مصر، بينما بلغت أعلى قيمة 3707.66 مليون ج فى عام 2015 والخاصة بالبنك الأهلى المصرى. أما على مستوى متوسط البنوك الممثلة فى عينة البحث، فمن الواضح التزايد فى متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك، باستثناء عام 2011 والذى تناقص فيها عن متوسط العام السابق له 2010، وقد **يرجع الباحث** ذلك إلى الظروف الاقتصادية والأحداث السياسية التى مرت بها البلاد، والتى أدت إلى لجوء بعض العملاء لسحب أرصدتهم من بعض البنوك، حيث بلغ المتوسط 115.77 مليون ج بانحراف معيارى قدره 433.31 فى عام 2008، ثم تزايد ليصل إلى 292.07 مليون ج فى عام 2010 بانحراف معيارى قدره 547.53 ، تلاه انخفاض إلى 194.87 مليون ج بانحراف معيارى قدره 494.85 فى عام 2011، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 333.02 مليون ج بانحراف معيارى قدره 670.04 فى عام 2012، واستمر هذا المتوسط بعد ذلك فى الارتفاع حتى بلغ 974.56 مليون ج بانحراف معيارى قدره 11170.80 فى عام 2015.

12.2.2 التحليل الوصفى للمتغيرات الوصفية المنفصلة (أو المتغيرات الوهمية):

بحساب الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics للمتغيرات الوصفية المنفصلة Descriptive Variables Separate (أو المتغيرات الوهمية Dummy Variables) فى النموذج البحثى الأول والثانى، جاءت النتائج كما موضح بالجدول [8]:

جدول [8]
الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الوصفية المنفصلة

المتغير	مشاهدات متحققة			مشاهدات غير متحققة			القيمة الاحتمالية Sig.
	عدد المشاهدات	عدد البنوك	النسبة	عدد المشاهدات	عدد البنوك	النسبة	
BGOV	100	25	0.50	100	25	0.50	1.000
AUOSIZE	157	21	0.79	43	4	0.21	0.000

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

يتضح للباحث من الجدول [8]، مايلى:

- أن عدد البنوك الممثلة فى عينة البحث، والتى قامت بتطبيق قواعد حوكمة البنوك خلال الأربع سنوات (2012-2015) من نطاق فترة الدراسة قد بلغ 25 بنكاً، مما يعنى أن عدد المشاهدات 100 مشاهدة، وبذلك كانت نسبة المشاهدات المتحققة وغير المتحققة تساوى 50% تماماً دون وجود أية فروق ذات دلالة جوهرية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.= 1.000)، مما يعنى التطابق التام.
- أن عدد البنوك الممثلة فى عينة البحث، والتى تتعامل مع مكتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big4) قد شملت 21 بنكاً فى سنوات مختلفة، فقد بلغ عدد المشاهدات 157 مشاهدة بنسبة 79%، أما عدد البنوك التى لم تتعامل مع مكتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big4) نهائياً خلال أى سنة من سنوات نطاق فترة الدراسة، فقد بلغ عددهم أربعة بنوك بنسبة 21%، وقد اتضح أن هذه البنوك هى (البنك المصرى لتنمية الصادارت، بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، بنك القاهرة، وبنك مصر). وقد وجدت فروق ذات دلالة جوهرية بين تصنيف البنوك من حيث التعامل مع مكاتب المراجعة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.= 0.000) وهى أكبر من 0.05، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح تعامل البنوك مع مكتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big4)، مما يعنى أن هناك اتجاهاً قوياً للبنوك الممثلة فى عينة البحث للتعامل مع مكتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big4).

12.3 تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون وتحليل الانحدار المتدرج واختبار فروض النماذج البحثية للدراسة:

من واقع نتائج التحليل الإحصائى، **يتناول الباحث** نتائج تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون لأغراض اختبار علاقات الارتباط الأحادية المتغير بين متغيرات نماذج الدراسة، فضلاً عن نتائج تحليل الانحدار المتدرج لأغراض اختبار فروض النماذج البحثية للدراسة، وذلك على النحو التالى:

12.3.1 نتائج تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون وتحليل الانحدار المتدرج واختبار فروض النموذج البحثى الأول:

12.3.1.1 نتائج تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون لاختبار علاقات الارتباط الأحادية المتغير بين متغيرات النموذج البحثى الأول:

قام الباحث لاختبار علاقات الارتباط الأحادية المتغير Univariate Correlation بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى وبين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومجموعة المتغيرات الرقابية، بإجراء تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون Pearson Correlation، وقد جاءت نتائج التحليل كما موضح بالجدول [9]:

جدول [9]

نتائج تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون Pearson Correlation لمتغيرات النموذج البحثى الأول

متغيرات النموذج البحثى الأول		المتغيرات المستقلة والرقابية					
		BGOV	BSIZE	FLEV	BAGE	EBA	AUDSIZE
المتغيرات التابعة	PCL	-0.517**	-0.519**	0.175*	-0.158*	-0.692**	-0.453*
	PCL/NLCF	-0.579**	-0.605**	0.544*	-0.105*	-0.177*	-0.192*
	PCL/NIC	-0.680**	-0.396**	0.031	-0.189**	-0.552**	0-.066
	CNPL	0.529**	0.590**	-0.658**	0.602**	0.618**	0.258**
	DEFR	-0.507**	-0.427**	0.032	-0.229**	-0.216**	-0.586**

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

- **المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).**

يتضح للباحث من الجدول [9]، مايلى:

- **بالنسبة لعلاقات الارتباط الأحادية المتغير بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك ومتغيرات مستويات مخاطر الائتمان المصرفى:**

- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكلٍ من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، ومعدل التعثر (DEFR)، وبين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط (-0.507, -0.680, -0.579, -0.517) على الترتيب، وجميعها عند مستوى معنوية 0.01.

- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وبين التطبيق

الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.529 عند مستوى معنوية 0.01.

- **بالنسبة لعلاقات الارتباط الأحادية المتغير بين المتغيرات الرقابية ومتغيرات مستويات مخاطر الائتمان المصرفى:**

- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكلٍ من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، ومعدل التعثر (DEFR)، وبين المتغيرات الرقابية المتمثلة فى حجم البنك (BSIZE)، عمر البنك (BAGE)، امتداد نشاط البنك (EBA)، حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE).
- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكلٍ بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وبين المتغيرات الرقابية المتمثلة فى حجم البنك (BSIZE)، عمر البنك (BAGE)، امتداد نشاط البنك (EBA)، حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE).
- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكلٍ من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، ومعدل التعثر (DEFR)، وعلاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وبين المتغير الرقابى نسبة الرافعة المالية (FLEV).

12.3.1.2 تحليل الانحدار المتدرج واختبار فروض النموذج البحثى الأول:

قام الباحث لاختبار فروض الدراسة الخاصة بالنموذج البحثى الأول (تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى)، بإجراء تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis، لبناء النماذج التى تفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (المستقلة والرقابية) ذات المعنوية والأهمية والمؤثرة على المتغير التابع، وفى ظل وجود علاقات ارتباط بين تلك المتغيرات المفسرة. ويتميز تحليل الانحدار المتدرج، بإدخال المتغيرات المفسرة تدريجياً، حيث يدخل فى الخطوة الأولى أقوى المتغيرات المفسرة ارتباطاً بالمتغير التابع، وفى الخطوة التالية يدخل المتغير الذى يليه بناءً على تأثيره على قيمة F) Test) المحسوبة وقيمة (R^2)، ويكتفى بالمتغيرات المفسرة ذات التأثير المعنوى على المتغير التابع، ويستبعد بقية المتغيرات

الأخرى من نموذج الانحدار. وبذلك، فإن هذا الأسلوب يضمن استقلالية المتغيرات المفسرة الداخلة فى النموذج. وقد جاءت نتائج التحليل كما موضح بالجدول [10].

يتضح للباحث من الجدول [10]، مايلى:

- وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حجم البنك (BSIZE)، حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، وامتداد نشاط البنك (EBA) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بمخاطر الائتمان المحتملة (PCL)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة (-1171.1, -1059.6, -809.1) (-1877.1, على الترتيب، ووفقاً لقيم اختبار(T) - (-7.155, -8.182, -6.770) 9.363, على الترتيب بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، مما يؤكد معنوية تلك العلاقات. كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكلٍ من نسبة الرافعة المالية (FLEV)، وعمر البنك (BAGE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بمخاطر الائتمان المحتملة (PCL). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 158.866 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 76.5% وفقاً لقيمة (R^2)، **مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفرض الأول (Ha_1)**. ومما سبق، **يمكن للباحث** صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالى:

$$PCL = 34641.6 - 1059.6(BSIZE) - 1877.1(AUOSIZE) - 1171.17(BGOV) - 809.1(EBA) + \varepsilon$$

- وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، وحجم البنك (BSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة (-0.216, -0.032) على الترتيب، ووفقاً لقيم اختبار (T) (-2.157, -28.81) على الترتيب بقيم احتمالية (Sig.= 0.032, 0.000) على الترتيب، مما يؤكد معنوية تلك العلاقات. كما وجد تأثير إيجابى معنوى لنسبة الرافعة المالية (FLEV) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، وذلك وفقاً لمعامل الانحدار المقدر 0.205، ووفقاً لقيمة اختبار (T) 2.076 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.039)، مما يؤكد معنوية العلاقة. كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكلٍ من عمر البنك (BAGE)، امتداد نشاط البنك (EBA)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان

جدول [10]

نتائج تحليل الانحدار المتدرج للنموذج البحثى الأول

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار عند القياسية β	الخطأ المعيارى	إختبار (T) Test قيمة	القيمة الإحتمالية
متغيرات الفرض الأول (Ha_1) --> (المتغير التابع PCL)				
(Constant)	34641.6	2789.5	12.418	0.000
BSIZE	-1059.6	129.5	-8.182	0.000
AUOSIZE	-1877.1	200.5	-9.363	0.000
BGOV	-1171.7	163.8	-7.155	0.000
EBA	-809.1	119.5	-6.770	0.000
معامل التحديد (R^2) = 0.765		Sig.= 0.000		F = 158.866
متغيرات الفرض الثانى (Ha_2) --> (المتغير التابع PCL/NLCF)				
(Constant)	7.408	0.178	41.524	0.000
BSIZE	-0.216	0.008	-28.810	0.000
BGOV	-0.032	0.015	-2.157	0.032
FLEV	0.205	0.099	2.076	0.039
معامل التحديد (R^2)= 0.829		Sig.= 0.000		F= 315.96
متغيرات الفرض الثالث (Ha_3) --> (المتغير التابع PCL/NIC)				
(Constant)	115.082	17.255	6.669	0.000
BGOV	-28.691	1.073	-26.738	0.000
EBA	-1.991	0.788	-2.528	0.012
BSIZE	-1.809	0.821	-2.204	0.029
معامل التحديد (R^2)= 0.820		Sig.= 0.000		F= 297.3
متغيرات الفرض الرابع (Ha_4) --> (المتغير التابع CNPL)				
(Constant)	0.394	0.100	3.924	0.000
EBA	0.096	0.009	11.138	0.000
BGOV	0.136	0.016	8.558	0.000
BAGE	0.113	0.013	8.722	0.000
FLEV	-0.539	0.109	-4.938	0.000
معامل التحديد (R^2)= 0.694		Sig.=0.000		F = 110.4
متغيرات الفرض الخامس (Ha_5) --> (المتغير التابع DEFR)				
(Constant)	0.600	0.056	10.807	0.000
BGOV	-0.145	0.004	-33.240	0.000
BSIZE	-0.017	0.002	-7.494	0.000
AUOSIZE	-0.016	0.005	-2.919	0.004
معامل التحديد (R^2)= 0.877		Sig.= 0.000		F= 466.5

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 315.96 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 92.9% وفقاً لقيمة (R^2)، **مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفرض الثانى (Ha_2)**. ومما سبق، **يمكن للباحث** صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالى:

$$PCL/NLCF = 7.408 - 0.216(BSIZE) - 0.032(BGOV) + 0.205(FLEV) + \varepsilon$$

- وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، امتداد نشاط البنك (EAB)، وحجم البنك (BSIZE)، على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة وهى (-28.691, -1.991, -1.809) على الترتيب، ووفقاً لقيم اختبار(T) (-26.738, -2.528, -2.204) على الترتيب بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000, 0.012, 0.029) على الترتيب، مما يؤكد معنوية تلك العلاقات. كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكلٍ من نسبة الرافعة المالية (FLEV)، عمر البنك (BAGE)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 297.3 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 82% وفقاً لقيمة (R^2)، **مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفرض الثالث (Ha_3)**. ومما سبق، **يمكن للباحث** صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالى:

$$PCL/NIC = 115.082 - 28.691(BGOV) - 1.991(EBA) - 1.809(BSIZE) + \varepsilon$$

- وجود تأثير إيجابى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، امتداد نشاط البنك (EBA)، وعمر البنك (BAGE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة (0.136, 0.096, 0.113) على الترتيب، ووفقاً لقيم اختبار (T) (8.558, 11.138, 8,722) على الترتيب بقيم احتمالية (Sig.= 0.000)، مما يؤكد معنوية تلك العلاقات. كما وجد تأثير سلبى معنوى لنسبة الرافعة المالية (FLEV) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وذلك وفقاً لمعامل الانحدار المقدر 0.539-، ووفقاً لقيمة اختبار (T) 4.938- بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000) ، مما يؤكد معنوية

العلاقة. كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكلٍ من حجم البنك (BSIZE)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 110.4 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 69.4% وفقاً لقيمة (R^2)، **مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفرض الرابع (Ha_4)**. ومما سبق، **يمكن للباحث** صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالى:

$$CNPL = 0.394 + 0.096(EBA) + 0.136(BGOV) + 0.113(BAGE) - 0.539(FLEV) + \varepsilon$$

- وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حجم البنك (BSIZE)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بمعدل التعثر (DEFR)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة (-0.016, -0.017, -0.145) على الترتيب، ووفقاً لقيم اختبار(T) (-6.770, -2.919, -7.494, -33.240) على الترتيب بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000, 0.000, 0.004) على الترتيب، مما يؤكد معنوية تلك العلاقات. كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكلٍ من نسبة الرافعة المالية (FLEV)، عمر البنك (BAGE)، وامتداد نشاط البنك (EAB) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بمعدل التعثر (DEFR). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 466.5 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 87% .7 وفقاً لقيمة (R^2)، **مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفرض الخامس (Ha_5)**. ومما سبق، **يمكن للباحث** صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالى:

$$DEFR = 0.600 - 0.145(BGOV) - 0.017(BSIZE) - 0.016(AUOSIZE) + \varepsilon$$

وبناءً على ما سبق، **يمكن للباحث** تلخيص نتائج اختبار فروض النموذج البحثى الأول للدراسة كما موضح بالجدول [11]:

جدول [11]
تلخيص لنتائج اختبار فروض النموذج البحثى الأول

الفرض	المتغيرات التابعة (RCB)		المتغيرات المستقلة والرقابية					
			BGOV	BSIZE	FLEV	BAGE	EBA	AUOSIZE
Ha_1	PCL	طبيعة الفرض	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى
		نتائج التحليل الإحصائى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى
		صحة الفرض من عدمه	صحة الفرض					
Ha_2	PCL/NLC	طبيعة الفرض	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى
		نتائج التحليل الإحصائى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	تأثير سلبى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى
		صحة الفرض من عدمه	صحة الفرض					
Ha_3	PCL/NLC	طبيعة الفرض	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى
		نتائج التحليل الإحصائى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى
		صحة الفرض من عدمه	صحة الفرض					
Ha_4	CNPL	طبيعة الفرض	تأثيرإيجابى معنوى	تأثيرإيجابى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثيرإيجابى معنوى	تأثيرإيجابى معنوى	تأثيرإيجابى معنوى
		نتائج التحليل الإحصائى	تأثيرإيجابى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	تأثير إيجابى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	تأثيرإيجابى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى
		صحة الفرض من عدمه	صحة الفرض					
Ha_5	DERR	طبيعة الفرض	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى
		نتائج التحليل الإحصائى	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	تأثير سلبى معنوى
		صحة الفرض من عدمه	صحة الفرض					

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

12.3.2 نتائج تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون وتحليل الانحدار المتدرج واختبار فرض النموذج البحثى الثانى:

12.3.2.1 نتائج تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون لاختبار علاقات الارتباط الأحادية المتغير بين متغيرات النموذج البحثى الثانى:

قام الباحث لاختبار علاقات الارتباط الأحادية المتغير Univariate Correlation بين القيمة الاقتصادية المضافة وبين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى ومجموعة المتغيرات الرقابية، بإجراء تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون Pearson Correlation، وقد جاءت نتائج التحليل كما موضح بالجدول [12]:

جدول [12]

نتائج تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون Pearson Correlation لمتغيرات النموذج البحثى الثانى

متغيرات النموذج البحثى الثانى		المتغير التابع
		EVA
المتغيرات المستقلة والرقابية	BGOV	0.571**
	PCL	-0.543**
	PCL/NLCF	-0.370**
	PCL/NIC	-0.574**
	CNPL	0.441**
	DEFR	-0.368**
	BSIZE	0.524**
	FLEV	-0.583**
	BAGE	0.257**
	EBA	0.542**
	AUOSIZE	0.511**

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

يتضح للباحث من الجدول [12]، مايلى:

- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وبين كل من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، معدل التعثر

(DEFR)، ونسبة الرافعة المالية (FLEV)، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط (0.583, -0.368, -0.574, -0.370, -0.543-) على الترتيب وجميعها عند مستوى معنوية 0.01.

- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وبين كلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، نسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، حجم البنك (BSIZE)، عمر البنك (BAGE)، امتداد نشاط البنك (EAB)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط (0.571, 0.441, 0.524, 0.257, 0.542, 0.511)، وجميعها عند مستوى معنوية 0.01.

12.3.2.2 تحليل الانحدار المتدرج واختبار فرض النموذج البحثى الثانى:

قام الباحث لاختبار فروض الدراسة الخاصة بالنموذج البحثى الثانى (تأثير التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك والحد من مستويات مخاطر الائتمان المصرفى على القيمة الاقتصادية المضافة)، بإجراء تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis، لبناء النماذج التى تفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (المستقلة والرقابية) ذات المعنوية والأهمية والمؤثرة على المتغير التابع، وفى ظل وجود علاقات ارتباط بين تلك المتغيرات المفسرة. وقد جاءت نتائج التحليل كما موضح بالجدول [13]:

جدول [13]

نتائج تحليل الانحدار المتدرج للنموذج البحثى الثانى

متغيرات الفرض السادس (Ha_6) --> (المتغير التابع EVA)				
المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار غير القياسية		اختبار (T) Test	
	β	الخطأ المعيارى	قيمة	القيمة الاحتمالية
(Constant)	-12886.285	105.533	-122.107	0.000
BSIZE	600.040	4.680	128.206	0.000
DEFR	-820.916	24.491	-33.519	0.000
AUOSIZE	336.410	6.704	50.178	0.000
FLEV	-1695.956	34.941	-48.538	0.000
PCL	-0.030	0.001	-23.574	0.000
PCL/NIC	-6.657	0.330	-20.157	0.000
EBA	12.344	4.008	3.080	0.002
BGOV	11.443	5.410	2.115	0.036
معامل التحديد (R^2) = 0.72		Sig.= 0.000		F = 7190.9

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

يتضح للباحث من الجدول [13]، مايلى:

وجود تأثير سلبى معنوى لكلٍ من معدل التعثر (DEFR)، نسبة الرافعة المالية (FLEV)، خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، ونسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC) على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة (-6.657, -0.030, -1695.956, -820.916) على الترتيب، ووفقاً لقيم اختبار(T) (-20157, -23.574, -48.538, -33.519) على الترتيب بقيم احتمالية (.Sig) أقل من 0.05، مما يؤكد معنوية تلك العلاقات. كما وجد تأثير إيجابى معنوى لكلٍ من حجم البنك (BSIZE)، حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، امتداد نشاط البنك (EAB)، والتطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV) على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة(11.443, 12.344, 336.410, 600.040) على الترتيب، ووفقاً لقيم اختبار(T) (2.115, 3.080, 50.178, 128.206) على الترتيب بقيم احتمالية (.Sig) أقل من 0.05، مما يؤكد معنوية تلك العلاقات. كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكلٍ من نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وعمر البنك (BAGE) على على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 7190.9 بقيمة احتمالية(Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 72% وفقاً لقيمة (R^2)، **مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفرض السادس (Ha_6)**. ومما سبق، **يمكن للباحث** صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالى:

$$EVA = -12886.285 + 600.040(BSIZE) - 820.916(DFER) + 336.410(AUOSIZE) - 1695.956(FLEV) - 0.30(PCL) - 6.657(PCL/NIC) + 12.344(EBA) + 11.443(BGOV) + \varepsilon$$

وبناءً على ما سبق، **يمكن للباحث** تلخيص نتائج اختبار فرض النموذج البحثى الثانى للدراسة كما موضح بالجدول [14].

13. نتائج البحث:

فى ضوء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية، والتى **قام بها الباحث** لأغراض اختبار فروض البحث، وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة لهذه الدراسة، **توصل الباحث** إلى النتائج التالية:

13.1 **ثبت للباحث** اجتياز متغيرات الدراسة التطبيقية اختبارات الصلاحية للتحليل الإحصائى، من حيث تبعية المتغيرات الكمية المتصلة للتوزيع الطبيعى Normal

جدول [14]

تلخيص لنتائج اختبار فرض النموذج البحثى الثانى

الفرض	المتغيرات المستقلة والرقابية	المتغير التابع (EVA)		
		طبيعة الفرض	نتائج التحليل الإحصائى	صحة الفرض من عدمه
Ha_6	BGOV	تأثير إيجابى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	صحة الفرض
	PCL	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	
	PCL/NLCF	تأثير سلبى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	
	PCL/NIC	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	
	CNPL	تأثير إيجابى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	
	DEFR	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	
	BSIZE	تأثير إيجابى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	
	FLEV	تأثير سلبى معنوى	تأثير سلبى معنوى	
	BAGE	تأثير إيجابى معنوى	لا يوجد تأثيرمعنوى	
	EBA	تأثير إيجابى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	
	AUOSIZE	تأثير إيجابى معنوى	تأثير إيجابى معنوى	

- المصدر: **(الجدول من إعداد الباحث).**

Distribution، وعدم وجود تداخل خطى بين المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة Multicollinearity، و تجانس التباين Homogeneity of Variance لبيانات الدراسة.

13.2 من التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة التطبيقية الكمية المتصلة، **اتضح للباحث** أنه منذ التطبيق الإلزامى للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث لقواعد حوكمة البنوك فى عام 2012، ما يلى:

- انخفاض متوسط مستويات مخاطر الائتمان المصرفى خلال السنوات من (2012-2015)، حيث انخفضت متوسطات قيمة خسائر الائتمان المحتملة (PCL) ليصل إلى مليار ونصف ج تقريباً فى عام 2015، كما انخفضت متوسطات نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، ومتوسطات نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، ومتوسطات معدلات التعثر (DEFR)، لتصل إلى (9%, 8.96%, 9.7%) على الترتيب فى عام 2015، فى حين لم تتغير متوسطات نسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL) كثيراً فقد ظلت حوالى 70.3% تقريباً فى عام 2015.
- تحسن مستمر فى متوسط مستويات المتغيرات الرقابية خلال السنوات من (2012-2015)، فقد تزايد متوسط حجم البنوك (BSIZE) ليصل إلى حوالى

45 مليار ج فى عام 2015، كما حدث امتداد لأنشطة البنوك (EAB) حيث تزايد متوسط عدد فروع البنوك ليصل إلى 61 فرعاً فى عام 2015، ووصل متوسط عمر البنوك (BAGE) إلى 37 سنة فى عام 2015. فى حين، تقلص متوسط نسبة الرافعة المالية (FLEV) ليصل إلى 87% فى عام 2015.

- تحسن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك بشكل مستمر باستثناء عام 2011 والتى تناقص فيها المتوسط عن السنة السابقة، وقد **أرجع الباحث** ذلك إلى الظروف الاقتصادية والأحداث السياسية التى مرت بها البلاد، والتى أدت إلى لجوء بعض العملاء لسحب أرصدتهم من بعض البنوك، حيث بلغ المتوسط 115.77 مليون ج فى عام 2008، ثم تزايد ليصل إلى 292.07 مليون ج فى عام 2010، تلاه انخفاض إلى 194.87 مليون ج فى عام 2011، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 333.02 مليون ج فى عام 2012، واستمر هذا المتوسط بعد ذلك فى الارتفاع حتى بلغ 974.56 مليون ج فى عام 2015.

13.3 من التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة التطبيقية الوصفية المتصلة، **اتضح للباحث** أن عدد البنوك الممثلة فى عينة البحث، والتى تتعامل مع مكتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big4) قد شملت 21 بنكاً فى سنوات مختلفة، فقد بلغ عدد المشاهدات 157 مشاهدة بنسبة 79%، أما عدد البنوك التى لم تتعامل مع مكتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big4) نهائياً خلال أى سنة من سنوات نطاق فترة الدراسة، فقد بلغ عددهم أربعة بنوك بنسبة 21%، مما يعنى أن هناك اتجاهاً قوياً للبنوك الممثلة فى عينة البحث للتعامل مع مكتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big4).

13.4 **اتضح للباحث** من نتائج تحليل الارتباط الخطى البسيط لبيرسون Pearson Correlation لاختبار علاقات الارتباط الأحادية المتغير Univariate Correlation بين متغيرات الدراسة التطبيقية، ما يلى:

- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكل من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، ومعدل التعثر (DEFR)، وبين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، وجميعها عند مستوى معنوية 0.01.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وبين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، عند مستوى معنوية 0.01.

- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكلٍ من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، ومعدل التعثر (DEFR)، وبين المتغيرات الرقابية المتمثلة فى حجم البنك (BSIZE)، عمر البنك (BAGE)، امتداد نشاط البنك (EBA)، حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE).
- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكلٍ بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وبين المتغيرات الرقابية المتمثلة فى حجم البنك (BSIZE)، عمر البنك (BAGE)، امتداد نشاط البنك (EBA)، حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE).
- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بكلٍ من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، ومعدل التعثر (DEFR)، وعلاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين مستويات مخاطر الائتمان المصرفى المقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وبين المتغير الرقابى نسبة الرافعة المالية (FLEV).
- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وبين كلٍ من خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC)، معدل التعثر (DEFR)، ونسبة الرافعة المالية (FLEV)، وجميعها عند مستوى معنوية 0.01.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وبين كلٍ من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، نسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، حجم البنك (BSIZE)، عمر البنك (BAGE)، امتداد نشاط البنك (EAB)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، وجميعها عند مستوى معنوية 0.01.

13.5 **اتضح للباحث** من نتائج قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression لاستكشاف المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوى على المتغيرات التابعة، واختبار فروض الدراسة، ما يلى:

- وجود تأثير سلبى معنوى لكل من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حجم البنك (BSIZE)، حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، وامتداد نشاط البنك (EBA) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بمخاطر الائتمان المحتملة (PCL). كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكل من نسبة الرافعة المالية (FLEV)، وعمر البنك (BAGE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بمخاطر الائتمان المحتملة (PCL). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 158.866 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 76.5% وفقاً لقيمة (R^2)، **وهو ما يثبت صحة الفرض الأول (Ha_1).**
- وجود تأثير سلبى معنوى لكل من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، وحجم البنك (BSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF). كما وجد تأثير إيجابى معنوى لنسبة الرافعة المالية (FLEV) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF). كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكل من عمر البنك (BAGE)، امتداد نشاط البنك (EBA)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 315.96 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 92.9% وفقاً لقيمة (R^2)، **وهو ما يثبت صحة الفرض الثانى (Ha_2).**
- وجود تأثير سلبى معنوى لكل من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، امتداد نشاط البنك (EAB)، وحجم البنك (BSIZE)، على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC). كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكل من نسبة الرافعة المالية (FLEV)، عمر البنك (BAGE)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بخسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 297.3 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 82% وفقاً لقيمة (R^2)، **وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث (Ha_3).**

- وجود تأثير إيجابى معنوى لكل من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، امتداد نشاط البنك (EBA)، وعمر البنك (BAGE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL). كما وجد تأثير سلبى معنوى لنسبة الرافعة المالية (FLEV) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL). كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكل من حجم البنك (BSIZE)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بنسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 110.4 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 69.4% وفقاً لقيمة (R^2)، **وهو ما يثبت صحة الفرض الرابع (Ha_4).**
- وجود تأثير سلبى معنوى لكل من التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV)، حجم البنك (BSIZE)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بمعدل التعثر (DEFR). كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكل من نسبة الرافعة المالية (FLEV)، عمر البنك (BAGE)، وامتداد نشاط البنك (EAB) على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى والمقاسة بمعدل التعثر (DEFR). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 466.5 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 87.7% وفقاً لقيمة (R^2)، **وهو ما يثبت صحة الفرض الخامس (Ha_5).**
- وجود تأثير سلبى معنوى لكل من معدل التعثر (DEFR)، نسبة الرافعة المالية (FLEV)، خسائر الائتمان المحتملة (PCL)، ونسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى العائد من أنشطة الائتمان (PCL/NIC) على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA). كما وجد تأثير إيجابى معنوى لكل من حجم البنك (BSIZE)، حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، امتداد نشاط البنك (EAB)، والتطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك (BGOV) على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA). كما تبين عدم وجود تأثير معنوى لكل من نسبة خسائر الائتمان المحتملة إلى صافى القروض والتسهيلات الائتمانية (PCL/NLCF)، نسبة تغطية الديون غير المنتظمة (CNPL)، وعمر البنك (BAGE) على على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA). وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لقيمة (F) المحسوبة حيث بلغت 7190.9 بقيمة احتمالية (Sig.= 0.000)، كما بلغت

القدرة التفسيرية للنموذج 72% وفقاً لقيمة (R^2)، **وهو ما يثبت صحة الفرض السادس (Ha_6)**.

وجدير بالإشارة، فقد فرض التحليل الإحصائى للبحث، **قيام الباحث** بإجراء الدراسة التطبيقية على بيانات مالية فعلية سنوية للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة (2015-2008)، وكنتيجة لاحتمالية عدم الاتساق الهيكلى لتلك البيانات، أو نظراً للأحداث السياسية التى مرت بها البلاد، وما صاحبها من عدم تماثل الظروف الاقتصادية السائدة فى كل سنة مالية عن غيرها من السنوات المالية الأخرى داخل نطاق فترة الدراسة، فإن **الباحث يعلم تماماً** أن ذلك الأمر قد يشكل أحد القيود التى تؤثر سلباً فى بعض الحالات على دقة النتائج.

14. توصيات ومجالات البحث المستقبلية:

فى ضوء ما خلصت إليه الدراسة النظرية، وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج، **يمكن للباحث** اقتراح التوصيات التالية:

14.1 **يوصى الباحث** بضرورة تضافر جميع الأطراف الفاعلة سواء البنك المركزى المصرى، أوالجمعيات المهنية، أو مجالس إدارات البنوك، لإدخال وتعزيز ثقافة حوكمة البنوك، كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى جميع الأطراف داخل الهرم الإدارى بالبنك، بغرض تعزيز وتدعيم مكانة البنوك فى الاقتصاد، وضمان تجنب مختلف المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان المصرفى.

14.2 **يوصى الباحث** بضرورة اهتمام مجالس إدارات والإدارات العليا للبنوك العاملة فى مصر، بزيادة مستوى الافصاح والشفافية عن جميع المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمخاطر الحالية والمحتملة التى يواجهها البنك، مع التركيز على مخاطر الائتمان المصرفى، لما تمثله تلك المخاطر من أهمية كبيرة، خاصةً على تدعيم القيمة الاقتصادية المضافة للبنك.

14.3 **يوصى الباحث** بإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية، خاصةً فيما يتعلق بقياس وتفسير العلاقة بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة البنوك وجودة كلاً من المعلومات والأرباح المحاسبية، وكذلك دراسة تأثير ممارسات إدارة الأرباح على مستويات مخاطر الائتمان المصرفى، فضلاً عن اختبار تأثير عمليات التقاضى على العلاقة بين قواعد حوكمة البنوك ومخاطر الائتمان المصرفى.

• مراجع البحث •

1. المراجع باللغة العربية:

البنك الأهلى المصرى [2012a]، "دليل الحوكمة – أسلوب ممارسات سلطات الإدارة الرشيدة"، متاح على شبكة الانترنت: موقع البنك الأهلى المصرى، http://www.nbe.com.eg/pdf/NBE's%20Governance%20Manual.pdf، مايو.

البنك الأهلى المصرى [2012b]، "التفاصيل الكاملة لإتفاقية بازل 2"، **مجلة أهل مصر**، السنة الأولى، العدد الأول، متاح على شبكة الانترنت: موقع البنك الأهلى المصرى، http://www.nbe.com.eg/pdf/Magazine1.pdf، مايو، ص ص. 55-54.

البنك المركزى المصرى [2013]، تقرير عن إنجازات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى خلال الفترة من ديسمبر 2003 وحتى ديسمبر 2012، متاح على شبكة الانترنت: موقع البنك المركزى المصرى، http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/15384EB6-EFCD-4DD8-231E88B11F45/1709B9F3/_ALL.pdf.

البنك المركزى المصرى [2012]، قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ 18 ديسمبر 2012 الخاص بالتعليمات الرقابية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال فى إطار تطبيق مقررات بازل، متاح على شبكة الانترنت: موقع البنك المركزى المصرى، http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/15384EB6-EFCD-4DD8-B9F3-231E88B11F45/1687/4.pdf.

البنك المركزى المصرى، قطاع الرقابة والإشراف [2011]، كتاب دورى بتاريخ 23 أغسطس 2011 الخاص بقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ 5 يوليو 2011 بشأن تعليمات حوكمة البنوك، متاح على شبكة الانترنت: موقع البنك المركزى المصرى، http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyes/8BB49CBD-BC94-4C4B-A9C8-4C9IB85ECE12/1491/4BanksGovernance.pdf

جادو، سماسم كامل موسى إبراهيم [2013]، "نموذج كمى لقياس تأثير الجدارة الائتمانية على تعظيم قيمة البنوك المصرية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص ص.68-1.

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية [2012]، "حوكمة البنوك فى جمهورية مصر العربية"، **مجلة المحاسب**، الجزء الثالث، العدد الأربعون، متاح على شبكة الانترنت: http://www.gtegypt.org/Domains/gt/assets/publications/ESAA-CGBNK.docx، يناير.

حماد، طارق عبد العال [2005]، "**حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادىء، التجارب)، تطبيقات الحوكمة فى المصارف**"، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الاسكندرية.

عبد اللطيف، ناصر الدين [2010]، "**نظم المعلومات المحاسبية (مدخل وتحليل وتصميم النظم)**"، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية.

معهد الدراسات المصرفية [2012]، "إتفاقية بازل الثالثة Basel III"، **نشرة توعية (إضاءات)**، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد الخامس، متاح على شبكة الانترنت: موقع معهد الدراسات المصرفية، www.kibs.edu.kw-cs، ديسمبر.

المعهد المصرفى المصرى [2007]، "نظام الحوكمة فى البنوك"، **سلسلة نشرات التوعية العامة (مفاهيم مالية)**، العدد السادس، متاح على شبكة الانترنت: موقع المعهد المصرفي المصرى، http://www.ebi.gov.eg/Arabic/publications.aspx.

وزارة الاستثمار المصرية [2015]، معايير المحاسبة المصرية المعدلة (إصدار 2015)، متاح على شبكة الانترنت: موقع الجهاز المركزى للمحاسبات، https://asa.gov.eg/attach/Dec_110_2015.pdf.

2. المراجع باللغة الإنجليزية:

Altman, Edward I. & Saunders, Anthony [1998], "Credit Risk Measurement: Developments over the Last 20 Years", **Journal of Banking & Finance**, Vol.21, pp.1721-1742.

Allen, David & Powell, Robert [2011], "Credit Risk Measurement Methodologies", available at: **http://ro.ecu.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=1657&context=ecuworks2011**, pp.1464-1470.

Al-Mamun, Abdullah et al. [2014], "Relationship between Audit Committee Characteristics, External Auditors and Economic Value Added (EVA) of Public Listed Firms in Malaysia", **Corporate Ownership & Control**, Vol.12, No.1, pp.899-910.

Antwi, George Owusu et al. [2015], "Determinants of Bank Performance in Ghana, the Economic Value Added (EVA) Approach", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 7, No.1, pp.203-215.

Bank for International Settlements (BIS), Basel Committee on Banking Supervision [2015], "Developments in Credit Risk Management across Sectors: Current Practices and Recommendations", available at: **http://www.bis.org/bcbs/publ/joint37.pdf**, February.

Bank for International Settlements (BIS), Basel Committee on Banking Supervision [2010], "Principles for Enhancing Corporate Governance", available at: **http://www.bis.org/bcbs/publ.htm**, October.

Bank for International Settlements (BIS), Basel Committee on Banking Supervision [2006], "Enhancing Corporate Governance for Banhing Organisations", available at: **http://www.bis.org/publ/bcbs122.pbf**, February.

Barbullushi, Erjola [2015], "Implications and Application of Economic Value Added in Banking Sector in Albania", **Iternational Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol.III, No.2, pp.1-15, February.

Blankespoor, Elizabeth et al. [2013], "Fair Value Accounting for Financial Instruments: Does it Improve the Association between Bank Leverage and Credit Risk?", **The Accounting Review**, Vol.88, No.4, pp.1143-1177, July.

Brune, Chris & Liu, Pu [2011], "The Contagion Effect of Default Risk Insurer Downgrades: The Impact on Insured Municipal Bonds", **Journal of Economics and Business**, Vol.63, pp.492-502.

Campello, Murillo et al. [2008], "Expected Returns, Yield Spreads, and Asset Pricing Tests", **The Review of Financial Studies**, Vol.21, No.3, pp.1297-1338.

Chateau, John-Peter D. [2009], "Marking-to-model Credit and Operational Risks of Loan Commitments: A Basel-2 Advanced Internal Ratings-based Approach", **International Review of Financial Analysis**, Vol.18, pp.260-270.

Chen, Kuan-Chung & Kao, Che-Han [2011], "Measurement of Credit Risk Efficiency and Productivity Change for Commercial Banks in Taiwan", **Journal of Information, Technology and Society**, Vol.1, pp.1-17.

Dong, Yizhe et al. [2016], "Governance, Efficiency and Risk Taking in Chinese Banking", **The British Accounting Review**, Vol.XXX, pp.1-19.

Fiordelisi, Franco & Molyneux, Phil [2010], "The Determinants of Shareholder Value in European Banking", **Journal of Banking & Finance**, Vol.34, pp.1189-1200.

Fratzscher, Marcel et al. [2016], "Credit Provision and Banking Stability after the Great Financial Crisis: The Role of Bank Regulation and the Quality of Governance", **Journal of International Money and Finance**, Vol.66, pp.113-135.

Harris, Trevor S. et al. [2014], "The Expected Rate of Credit Losses on Banks' Loan Portfolios", available at: **https://www.gc.cuny.edu/CUNYGC/media/CUNY-GraduateCenter/PDF/Programs/Economics/Other%20docs/The-Expected-Rate-of-Credit-Losses-on-Banks-Loan-Portfolios-Harris,-Khan-and-Nissim-16-Sept-14.pdf**, pp.1-50, September.

Hilscher, Jens & Wilson, Mungo [2015], "Credit Ratings and Credit Risk: Is one Measure Enough?", available at: **http://www.sbs.ox.ac.uk/sites/default/files/SBS_working_papers/creditratings_0.pdf**, pp.1-37, July.

Kolapo, T. Funso et al. [2012], "Credit Risk and Commercial Banks' Performance in Nigeria: A Panel Model Approach", **Australian Journal of Business and Management Research**, Vol.2, No.2, pp.31-38, May.

Kyriacou, Marios N. [2015], "Credit Risk Measurement in Financial Institutions: Going beyond Regulatory Compliance", **Cyprus Economic Policy Review**, Vol.9, No.1, pp.31-72.

Jakub, Salaga et al. [2015], "Economic Value Added as a Measurement Tool of Financial Performance", **Procedia Economics and Finance**, Vol.26, pp.484-489.

James, Bernadette Josephine & Joseph, Corina [2015], "Corporate Governance Mechanisms and Bank Performance: Resouce-based View", **Procedia Economics and Finance**, Vol.31, pp.117-123.

Jhon, Kose et al. [2016], "Corporate Governance in Banks", **Corporate Governance: An International Review**, Vol.24, No.3, pp.303-321.

Liang, Hsin-Yu et al. [2016], "Does Corporate Governance Mitigate Bank Diversification Discount?", **International Review of Economics and Finance**, Vol.45, pp.129-143.

Longinidis, Pantelis & Georgiadis, Michael C. [2013], "Managing the Trade-offs between Financial Performance and Credit Solvency in the Optimal Design of Supply Chain Networks under Economic Uncertainty", **Computer & Chemical Engineering**, Vol.48, pp.264-279.

Mandala, I. Gusti Ngurah Narindra et al. [2012], "Assessing Credit Risk: An Application of Data Mining in a Rural Bank", **Procedia Economics and Finance**, Vol.4, pp.406-412.

Maraghni, Hichem & Rajhi, Mohamed Tahar [2015], "Examining the Relationships between Capital Ratio, Credit Risk, Capital Buffer and Prudential Regulation in Tunisian Banking", **European Journal of Business and Management**, Vol.7, No.9, pp.106-122.

Mohammadi, Hassan et al. [2014], "The Best Relative and Incremental Information Contents of Economic Value Added (EVA)", **A Journal of Economics and Management (APJEM)**, Vol.3, No.1, pp.17-28, January.

Niemeyer, Jonas [2016], "Basel III – What and Why?", **Sveriges Riksbank Economic Review**, Vol.1, pp.61-93.

Ojo, Marianne [2014], "Credit Risk Measurement, Leverage Ratios and Basel III: Proposed Basel III Leverage and Supplementary Leverage Ratios", available at: **https://mpra.ub.uni-muenchen.de/59598/**, pp.1-26.

Pervan, Ivica & Kuvek, Tamara [2013], "The Relative Importance of Financial Ratios and Nonfinancial Variables in Predicting of Insolvency", **Croatian Operational Research Review (CRORR)**, Vol.4, pp.187-197.

Psillaki, Maria et al. [2010], "Evaluation of Credit Risk Based on Firm Performance", **European Journal of Operational Research**, Vol.201, No.3, pp.873-881.

Raiyani, Jagdish R. & Joshi, Nilesh K. [2011], "EVA Based Performance Measurment: A Case Study of SBI and HDFC Bank", **Management Insight**, Vol.VII, No.1, pp.31-43, June.

Ruthenberg, David & Landskroner, Yoram [2008], "Loan Pricing under Basel II in an Imperfectly Competitive Banking Market", **Journal of Banking & Finance**, Vol.32, pp.2725-2733.

Saita, Francesco [2007], "Value at Risk and Bank Capital Management", A volume in Academic Press Advanced Finance, Elsevier Inc..

Şafakli, Okan Veli [2007], "Credit Risk Assesment for the Banking Sector of Northern Cyprus", **Journal of Yasar University**, Vol.2, No.6, pp.615-630.

Salkeld, Michael [2011], "Determinants of Banks' Total Risk: Accounting Ratios and Macroeconomic Indicators", available at: **http://digitalcommons.iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1023&context=busadmin_honproj**, pp.1-26.

Sharma, Anil K. & Kumar, Satish [2010], "Economic Value Added (EVA) - Literature Review and Relevant Issues", **International Journal of Economics and Finance**, Vol.2, No.2, pp.200-220, May.

Stehel, Vojtěch & Vochozka, Marek [2016], "The Analysis of the Economical Value Added in Transport", **International Journal of Maritime Sience & Technology (Naše more)**, Vol.63, No.3, pp.185-188.

Wang, Junbo et al. [2008], "Liquidity, Default, Taxes, and Yields on Municipal Bonds", **Journal of Banking & Finance**, Vol.32, No.6, pp.1133-1149.

3. المواقع الالكترونية ذات الصلة بالبحث على شبكة الانترنت:

- موقع وزارة المالية المصرية www.mof.gov.eg.
- موقع الجهاز المركزى للمحاسبات المصرى www.asa.gov.eg.
- موقع اتحاد المصارف العربية www.diconline.org.
- موقع البنك المركزى المصرى www.cbe.org.eg.
- موقع البنك الأهلى المصرى www.nbe.com.eg.
- موقع معلومات مباشر www.mubasher.info.

مرفق البحث

بيان بأسماء ورموز البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى الممثلة فى عينة البحث

(مرتبة حسب تاريخ التسجيل من الأقدم فالأحدث)

م	اسم البنك	رمز البنك	تاريخ التسجيل
1	بنك مصر	BM	18 يناير 1958
2	بنك القاهرة	BDC	18 يناير 1958
3	بنك الاسكندرية (INTESA SANPOLO)	A&ISB	18 يناير 1958
4	البنك الأهلى المصرى	NBA	1 يناير 1961
5	البنك التجارى الدولى- مصر	CIB	13 أغسطس 1975
6	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	SAIB	9 سبتمبر 1976
7	بنك بلوم- مصر	BLBE	24 مارس 1977
8	بنك كريدى أجريكول- مصر	CAE	12 مايو 1977
9	بنك الإمارات دبى الوطنى مصر (بى إن بى باريبا مصر سابقاً)	ENBD	14 يوليو 1977
10	بنك قناة السويس	SCB	9 مارس 1978
11	بنك قطر الوطنى الأهلى (البنك الأهلى سوسيتيه جنرال سابقاً)	QNBA	13 إبريل 1978
12	بنك بيريوس- مصر	PBE	29 يونيو 1978
13	بنك عودة- مصر	BAE	29 أغسطس 1978
14	البنك الأهلى المتحد- مصر	AUB	3 أكتوبر 1978
15	بنك فيصل الاسلامى المصرى	FIBE	14 يونيو 1979
16	بنك التعمير والاسكان	HDB	24 سبتمبر 1979
17	بنك البركة مصر	SAUB	8 مايو 1980
18	بنك الكويت الوطنى- مصر (البنك الوطنى المصرى سابقاً)	NBKE	26 مايو 1980
19	مصرف أبو ظبى الاسلامى- مصر (البنك الوطنى للتنمية سابقاً)	ADIB	24 يوليو 1980
20	بنك الاتحاد الوطنى-مصر	UNBE	15 أكتوبر 1985
21	البنك المصرى الخليجى	EGBE	28 يناير 1982
22	البنك العربى الإفريقى الدولى	AAIB	10 يونيو 1982
23	بنك اتش اس بى سى مصر	HSBC	15 يوليو 1982
24	البنك المصرى لتنمية الصادرات	EDBE	31 ديسمبر 1984
25	المصرف العربى الدولى	AIB	5 يونيو 2012

• حصل الباحث على رموز البنوك من خلال المواقع الالكترونية للبنوك المتاحة على شبكة الانترنت.

- المصدر: (قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزى المصرى، متاح على شبكة الانترنت: موقع البنك المركزى المصرى، www.cbe.org.eg).